الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا

الأُطر الإعلامية للمنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية في إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني لدى ميتا لعام (2022-2023)

إعداد
آلاء عبدالله أحمد الغورنه

إشراف
د. ناهدة مخادمة

تم تقديم هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص العلاقات العامة المعاصرة

شباط/ 2024

© الجامعة العربية الأمريكية – 2024. جميع حقوق الطبع محفوظة.

إجازة الرسالـة

الأُطر الإعلامية للمنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية في إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني لدى ميتا لعام (2022-2023)

إعداد

آلاء عبدالله أحمد الغورنه

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/2/24 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. د. ناهدة مخادمة	مشرفاً ورئيساً	
2. د. عمر أبو عرقوب	ممتحناً داخلياً	
3. د. إبراهيم عكة	ممتحناً خارجياً	.....

الإقرار

أنا الطالبة آلاء عبدالله أحمد الغورنه، مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان "الأُطر الإعلامية للمنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية في إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني لدى ميتا لعام (2022-2023)" أقر بأن ما اشتملت عليه الرسالة نتاج جهدي الشخصي، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: آلاء عبدالله أحمد الغورنه

الرقم الجامعي: 202012718

التوقيع: .....

التاريخ: 2024/09/29م

الإهداء

للشهداء والأسرى ولكل من قُيّد في سبيل كلمته الحرة

إلى حضني الرحمة أبي وأمي جسر نجاحاتي الدائم

لأختي قدوتي وملهمتي

لإخوتي سندي

لرفيق دربي في كل خطوة داعمي الأول وشريك حياتي

لنفسي العنيدة والطموحة

الباحثة

آلاء الغورنه

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بكل شكر إلى كل من دعمني في مشواري الجامعي لدرجة الماجستير وأخص بالذكر مشرفتي الدكتورة ناهدة مخادمة التي وجهتني وكانت صبورة على تساؤلاتي حتى وصولي لهذه المرحلة. كما أشكر لجنة المناقشة المتمثلة بأستاذي الداعم لي طوال مسيرتي الدكتور عمر أبو عرقوب، والدكتور القدير من جامعة النجاح الوطنية إبراهيم عكة على ملاحظاتهم التي أثرت وجودت الرسالة. كما وأشكر الجامعة العربية الامريكية ممثلة بجميع كوادرها الإدارية والتعليمية على كل ما قدموه من توجيه ودعم وتعزيز لي ولجميع طلبة الدراسات العليا.

الباحثة

آلاء الغورنه

الملخص

هدفت هذه الدراسة لتوضيح الأطر الإعلامية التي تستخدمها المنظمات الحقوقية الفلسطينية المهتمة بالحقوق الرقمية، ومعرفة طبيعة رسائلها الموجهة للجمهور عند تناولها الانتهاكات التي تمارسها إدارة ميتا تجاه المحتوى الرقمي الفلسطيني، وكما هدفت الرسالة إلى التعرف على أهم الاستمالات العقلية والعاطفية التي تستخدمها هذه المنظمات عند تواصلها مع الجمهور.

اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط، من خلال اختيارها المنهج الوصفي التحليلي، وأخذها بنظرية التأطير الإعلامي، واستخدمت الدراسة تحليل المضمون والمقابلات كأداتين رئيسيتين لجمع البيانات. ففي تحليل المضمون قامت الباحثة بعمل مسحاً شاملاً لجميع المنشورات عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام) وعددها 1576منشوراً، للمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة" (902 منشور)، ومركز صدى سوشال (674 منشور)، وتم استبعاد منشورات واتساب للمنظمتين بسبب تكرارها عبر فيسبوك وانستغرام. أما أداة المقابلات فكانت من كلا المركزين (4) موظفين عاملين على منصات ميتا.

وخلصت نتائج دراسة تحليل المضمون إلى أن الموضوعات القانونية والحقوقية كانت هي الأكثر استخداماً لدى المركزين، فقد بلغت في مركز حملة (346، 38.4%)، أما مركز صدى سوشال فقد بلغت (284، 42.1%) في حين أن الأهداف التوعوية كانت هي الأعلى لدى مركز حملة (332، 36.8%)، بينما الإخبارية هي الأعلى عند صدى سوشال (306، 45.4%)، وكانت الصورة والنص أكثر الأشكال استخداماً لدى المركزين، أما بالنسبة للمصدر الإعلامي فقد اعتمد كلا المركزين على موظفيه، حيث أن مركز حملة كان موظفو المنظمة (779، 86.3%)، في حين أن مركز صدى سوشال (379، 56.2%). وقد جاء الحقوقيون كأكثر القوى الفاعلة لدى مركز حملة (329، 36.5%)، وكان النشطاء الرقميون هم الأبرز لدى صدى سوشال (174، 25.8%)، وارتكز كلا المركزين على الاستمالات العقلانية في رسائلهم، وكان الإطار "المحدد بقضية" حجب المحتوى الفلسطيني الرقمي هو الأكثر استخداماً أيضاً في كلا المركزين: حملة (260،28.8%)، ومركز صدى سوشال (156،23.1%).

وكانت أبرز نتائج المقابلات اعتماد مركز حملة ومركز صدى سوشال على زيادة الوعي لدى جماهيرهم حول الحقوق الرقمية، واهتمام المركزين بالقوانين الدولية لإبراز عدم مشروعية الانتهاكات الممارسة ضد المحتوى الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الحقوقية الفلسطينية، الحقوق الرقمية، المحتوى الرقمي، سياسات حجب المحتوى، الأطر الإعلامية.

فهرس المحتويات

إجازة الرسالة ..... ب
إقرار ..... ب
إهداء ..... ج
شكر وتقدير ..... د
الملخص ..... ه
فهرس المحتويات ..... ز
فهرس الجداول ..... ط
فهرس الملاحق ..... ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1
1.1 المقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة 2
3.1 أهداف الدراسة 3
4.1 أسئلة الدراسة 4
5.1 أهمية الدراسة 5
6.1 صعوبات الدراسة 6
7.1 مصطلحات وتعريفات الدراسة 7
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري والدراسات السابقة 9
1.2 تمهيد 9
2.2 الدراسات السابقة 10
1.2.2 الدراسات العربية 10
2.2.2 الدراسات الأجنبية 14
3.2 التعقيب على الدراسات السابقة 18
4.2 الفجوة البحثية 19
5.2 الحقوق الرقمية 20
6.2 الحقوق الرقمية الفلسطينية 23
7.2 المنظمات الحقوقية 24

8.2 المنظمات الحقوقية الفلسطينية 25
1.8.2 دور المنظمات الحقوقية في المجتمع الفلسطيني..... 27
9.2 أمثلة على منظمات الحقوق الرقمية الفلسطينية..... 28
1.9.2 مركز حملة..... 28
2.9.2 مركز صدى سوشال 28
10.2 نظرية الدراسة..... 29
1.10.2 نظرية التأطير الإعلامي (Media Framing Theory) 29
الفصل الثالث: منهجية البحث..... 35
1.3 منهج الدراسة 35
2.3 نوع الدراسة..... 35
3.3 حدود البحث الزمانية والمكانية..... 36
4.3 أدوات البحث..... 37
1.4.3 تحليل المضمون..... 37
2.4.3 أداة المقابلات 43
5.3 مجتمع البحث 44
6.3 وحدة التحليل..... 45
7.3 إجراءات الصدق والثبات..... 45
الفصل الرابع: نتائج الدراسة..... 48
1.4 عرض نتائج تحليل المضمون 48
2.4 عرض نتائج المقابلات..... 57
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات..... 61
1.5 مناقشة نتائج تحليل المضمون 61
2.5 مناقشة نتائج المقابلات 65
الخاتمة 67
التوصيات..... 67
قائمة المصادر والمراجع 69
الملاحق 77
Abstract..... 86

فهرس الجداول

جدول رقم (1.3): نسبة التوافق في فئات الدراسة.....46
جدول رقم (1.4): توزيع المنشورات حسب المنظمة والمنصة.....48
جدول رقم (2.4): التكرارات والنسب الموضوعات التي ينشر عنها مركز حملة، وصدى سوشال 49
جدول رقم (3.4): تكرارات ونسب أهداف المنشورات التي ينشرها مركز حملة، وصدى سوشال 50
جدول رقم (4.4): تكرارات ونسب أنواع/ أشكال المحتوى الرقمي لصفحات مركز حملة، وصدى سوشال عبر ميتا 51
جدول رقم (5.4): تكرارات ونسب المصادر الإعلامية للمعلومات التي يعتمدها مركز حملة، وصدى سوشال.....52
جدول رقم (6.4): تكرارات ونسب القوى الفاعلة التي اعتمد عليها مركز حملة، وصدى سوشال بمنشورات حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني 53
جدول رقم (7.4): تكرارات ونسب الاتجاهات التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال.....54
جدول رقم (8.4): تكرارات ونسب الاستمالات الإقناعية التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال.....55
جدول رقم (9.4): تكرارات ونسب الأطر الإعلامية لدى مركز حملة، وصدى سوشال التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني 56

فهرس الملاحق

الملحق (1): أسماء محكمي استمارة الكشاف وتحليل المضمون.....77
الملحق (2): أسماء المشاركين في المقابلات 78
الملحق (3): طلب تحكيم كشاف تحليل مضمون.....79
ملحق (4): كشاف تحليل المضمون 80
الملحق (5): استمارة تحليل المضمون.....84
الملحق (6): أسئلة المقابلات.....85

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

في ظل العصر الرقمي الذي نعيشه أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالأيديولوجيا الموجهة التي تعمل على فرض أجندتها المختلفة لإبقاء العالم تحت سيطرتها. ومن أبسط الحقوق الأساسية للأفراد في ظل استخدام هذه المواقع هو حرية التعبير عن الرأي، الذي يستدعي نضالاً ضد الرقابة والتقييد المفروض على المستخدمين من قبل إدارات المواقع، بالأخص في ظل سيطرة الحكومات والشركات على معلومات مستخدميها (صالحة، مطر،2019).

وتعتبر إسرائيل من الدول التي تعمل على فرض سيطرتها على مستخدمي هذه المواقع، من خلال نشر رسائلها المختلفة التي تسعى من خلالها لكسب تأييد الجماهير لصالحها، وتقييد استخدامهم، ووضع رقابة عليهم (جلعود،2013)، وقد تعرض الفلسطينيون منذ نشأة هذه المواقع للكثير من التقييدات والانتهاكات الخاصة بحقوقهم وخاصة التعبير عن الرأي. ومن هنا جاء المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة"، ومركز صدى سوشال لرصد وتوثيق الانتهاكات الرقمية ضدّ المحتوى الفلسطيني، حمايةً لحقوق الفلسطينيين في الحيز الرقمي، ونشر ما يتعرضون له من انتهاكات ممنهجة دون توفر آليات لإنصافهم أو محاسبة هذه المواقع عن الخروقات التي تنتهجها ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني، بالرغم من أن الحقوق الرقمية بحسب الأمم المتحدة تعتبر جزءاً من حقوق الإنسان والحريات التي يجب احترامها من قبل السلطات والجهات المختصة (السيد،2020).

وبذلك تسعى هذه الدراسة لإبراز الأطر الإعلامية التي يعتمدها مركز حملة ومركز صدى سوشال وتوضيحها، ودراسة المضامين وأشكال المحتوى التي ينشرها كلاً من مركز حملة ومركز صدى سوشال على منصات ميتا، حيث وثق مركز حملة في تقريره لعام 2021 انتهاك 119 محتوى داعماً للقضية الفلسطينية في الربع الأول من العام فقط، سواء بحجب الصفحة أو الحد من الوصول لجميع الجماهير أو منع المحتوى من الوصول إلى الجماهير المختلفة (حملة،2021)، وتقوم هذه الدراسة أيضاً بالبحث عن الأسباب التي تعمل على تقييد المحتوى الفلسطيني. فقد زادت وتيرة هذه الانتهاكات في عام 2022، وتم توثيق ما يقارب 1119 انتهاكاً رقمياً خلال 2022 حيث اعتبر شهر آب من نفس العام الأكثر تقييداً للمحتوى الرقمي الفلسطيني بما مجموعه 229

انتهاكاً، وذلك بسبب الانتهاكات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ومنها الحرب على غزة "عملية الفجر". (حملة،2022)، وفي عام 2023 خلال عملية "طوفان الأقصى" والتي انعكست بشكل سلبي على واقع الحقوق والحريات الرقمية الفلسطينية، وثَق مركز حملة ما يقدَر 1009 انتهاكاً منذ 7 اكتوبر ولغاية 1 نوفمبر من ذات العام (حملة،2023).

وتبين العديد من المنظمات الحقوقية الرقمية أنّ إدارة هذه المواقع تتعامل بازدواجية معايير واضحة تجاه المحتوى الفلسطيني والاسرائيلي، ففي حين أنها تسمح للمحتوى الاسرائيلي بأن يعبر عن رأيه ويروج للعنف أحيانًا دون حجبه أو منعه، فإنّها على العكس من ذلك عندما تتعامل مع المحتوى الفلسطيني وتحجبه بشكل أسرع (قاضي،2021).

2.1 مشكلة الدراسة

في ظل التضييق الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي على المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال محاصرته ومنع الفلسطينيين من إيصال هذا المحتوى للعالم، ومحاربتهم لنشر الرواية الفلسطينية رقمياً، وحذف توثيقات الفلسطينيين بحق الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضدهم، فأصبح يشكل احتلالاً رقمياً للفضاء الفلسطيني، حيث يعمل الاحتلال الإسرائيلي على تقييد وعي الجمهور الخارجي بما ينشره من رواية رقمية تعزز مضامينه ذات المعلومات الزائفة (شومان،2022).

يعتبر التأطير الإعلامي انتقاء متعمداً لإبراز مضامين قضية ما من خلال استخدام أساليب محددة لتوصيف المشكلة، ويركز التأطير على جوانب محددة من المضامين مثل الصورة أو الكلمة أو سواها لإبراز الرسالة الإعلامية، فيتدخل التأطير في عملية التفكير لدى الجمهور لتكوين تصور معين عما يريد إيصاله القائم بالاتصال من رسالته (مصطفى،2021). بناء على ذلك، تتناول هذه الدراسة معرفة أهم الأطر التي تستخدمها المنظمات الحقوقية الرقمية في فلسطين من خلال نشرها عن طبيعة الانتهاكات التي تمارسها (ميتا) بحق المحتوى الفلسطيني، وذلك من خلال دراسة ما ينشره منظمتين حقوقيتين هما مركز حملة ومركز صدى سوشال على صفحاتهم على منصات (ميتا) خلال الأول من أيار لعام 2022 لغاية الأول من آذار لعام 2023، من خلال مسح شامل لجميع المنشورات وتحليلها بواسطة أداة تحليل المضمون، وعمل مقابلات مع ذوي الاختصاص في هذا المجال كالصحفيين وموظفي العلاقات العامة في المنظمتين.

3.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بمعرفة كيف تغطي المنظمات الحقوقية الفلسطينية الانتهاكات التي تمارسها منصات ميتا تجاه المحتوى الفلسطيني؟ وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية:

1. تحديد الموضوعات التي ينشر عنها مركز حملة وصدى سوشال عبر ميتا التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني.
2. التعرف على أهداف المنشورات التي ينشرها مركز حملة وصدى سوشال حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا.
3. توضيح أنواع/ أشكال المحتوى الرقمي لصفحات مركز حملة وصدى سوشال عبر ميتا التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني.
4. تحديد المصادر الإعلامية للمعلومات التي يعتمدها مركز حملة وصدى سوشال لإبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا.
5. تحديد القوى الفاعلة التي اعتمد عليها مركز حملة وصدى سوشال عند نشره منشورات حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا.
6. معرفة الاتجاهات التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة وصدى سوشال عند نشره حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا.
7. الكشف عن الاستمالات الإقناعية التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة وصدى سوشال عند نشره حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا.
8. معرفة الأطر الإعلامية لدى مركز حملة وصدى سوشال التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني.
9. بيان أسباب حجب ميتا للمحتوى الفلسطيني من وجهة نظر مركز حملة وصدى سوشال.
10. معرفة الكلمات التي تحجبها منصات ميتا في المحتوى الفلسطيني وكيف يتعامل مركز حملة وصدى سوشال مع حجبها.
11. معرفة تأثير سياسات الحجب على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية من حيث تأطير القضية الفلسطينية محليا وعالميا.
12. معرفة كيفية تجنب الجمهور الفلسطيني حجب المحتوى الرقمي الذي ينشره لدى مواقع ميتا.
13. معرفة أهم القوانين الرقمية التي يستند إليها مركز حملة وصدى سوشال لوقف الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني.

14. بيان الأسباب التي تدفع مركز حملة وصدى سوشال لاختيار الأطر عند نشر رسائلها عبر ميتا.
15. بيان الحلول المقترحة لمواجهة الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني.

4.1 أسئلة الدراسة

يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة بما يلي: كيف تغطي المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني؟

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة تبعاً لأداة الدراسة، وهي كالآتي:

أسئلة تحليل المضمون:

1. ما الموضوعات التي ينشر عنها مركز حملة، وصدى سوشال عبر ميتا التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني؟
2. ما أهداف المنشورات التي ينشرها مركز حملة، وصدى سوشال حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا؟
3. ما أنواع/ أشكال المحتوى الرقمي لصفحات مركز حملة، وصدى سوشال عبر ميتا التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني؟
4. ما المصادر الإعلامية للمعلومات التي يعتمدها مركز حملة، وصدى سوشال لإبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا؟
5. ما القوى الفاعلة التي اعتمد عليها مركز حملة، وصدى سوشال عند نشره منشورات حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا؟
6. ما الاتجاهات التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال عند نشره حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا؟
7. ما الاستمالات الإقناعية التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال عند نشره حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا؟
8. ما الأطر الإعلامية لدى مركز حملة، وصدى سوشال التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني؟

أسئلة المقابلات:

1. ما الأسباب التي تجعل ميتا تحجب المحتوى الفلسطيني من وجهة نظر مركز حملة وصدى سوشال؟
2. ما الكلمات التي تحجبها منصات ميتا في المحتوى الفلسطيني وكيف يتعامل مركز حملة وصدى سوشال مع حجبها؟
3. كيف أثرت هذه السياسات على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية من حيث تأطير القضية الفلسطينية محليا وعالميا؟
4. كيف يتجنب الجمهور الفلسطيني حجب المحتوى الرقمي الذي ينشره لدى منصة ميتا.؟
5. ما هي القوانين التي يستند إليها مركز حملة وصدى سوشال لوقف الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني؟
6. ما الأسباب التي تدفع مركز حملة وصدى سوشال لاختيار الأطر عند نشر رسائلها عبر ميتا؟
7. ما هي الحلول المقترحة لمواجهة الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني؟

5.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في مجالين:

أولاً – الأهمية العلمية (النظرية):

جاءت هذه الدراسة لتحديد الأطر الإعلامية لمركز حملة ومركز صدى سوشال وذلك لمعرفة كيفية تأطير هذين المنظمتين القضايا المتعلقة بانتهاك المحتوى الرقمي الفلسطيني، بالأخص بعد ازدياد سياسة المنع والحجب لدى ميتا للمحتوى الفلسطيني، من خلال تحديد توجهات هاتين المنظمتين في عرضها لطبيعة الانتهاكات. كما تقوم هذه الدراسة على تسليط الضوء على المضامين التي ينشرها مركز حملة وصدى سوشال عن كيفية تجنب الجمهور الفلسطيني لسياسات الحجب لدى مواقع ميتا.

وجاء اهتمام الدراسة بمواقع ميتا بناءً على حجم المتابعين الفلسطينيين لهذه المواقع، إلى جانب أيضاً أنها من أكثر المواقع الرقمية انتهاكاً للمحتوى الفلسطيني فقد شهد عام 2022 زيادة واضحة في عدد الانتهاكات شملت صحفيين ومؤسسات إعلامية فلسطينية، واتخذت هذه الانتهاكات اشكالاً مختلفة من حجب ومنع المنشورات النصية وتقييد لمحتوى البث المباشر وإزالة صفحات وتقييد

الوصول لبعض منشورات الصفحات الفلسطينية الإعلامية (صدى سوشال، 2023). وهذا ما حدث خلال حرب السابع من أكتوبر على غزة نهاية عام 2023.

إلى جانب أنّ هذه الدراسة تبرز أهم الأحداث التي وقعت في الفترة الزمنية التي تقع بين الأول من أيار لعام 2022 والأول من آذار لعام 2023، والتي حسب علم الباحثة لا يوجد دراسة فلسطينية شملتها، خصيصاً من حيث طبيعة التأطير الذي تمارسه المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية تجاه زيادة المناصرة والوعي ضد هذه الانتهاكات، وكيفية الحد من سياسة الانتهاك لدى منصات ميتا، وتشمل الأهمية الحدود المكانية لهذه الدراسة حيث أنها تدرس مركز حملة ومركز صدى سوشال على منصات ميتا المختلفة وهذا لم تتناوله أية دراسة من قبل بحسب حدود علم الباحثة. وتضيف هذه الدراسة إلى المكتبة العربية زاوية بحثية جديدة في موضوع الحقوق الرقمية والمحتوى الفلسطيني.

ثانياً – الأهمية العملية (التطبيقية):

يمكن لهذه الدراسة أن تساهم عملياً من خلال مساعدة المنظمات الحقوقية الرقمية في معرفة كيفية إنشاء محتوى اتصالي لا يمكن حجبه، كما تساعد الفلسطينيين أنفسهم والعرب وغيرهم ممن هم داعمين للقضية الفلسطينية في استخدام طرق جديدة لبث محتواهم الرقمي دون حجبه. كما تساهم في زيادة الوعي حول الحقوق الرقمية وكيفية إنشاء محتوى اتصالي فعال وناجح. وتساعد هذه الدراسة المنظمات الحقوقية الدولية على تحديد السياسات والممارسات المحددة التي يتم استخدامها لفرض رقابة على الأصوات الفلسطينية.

6.1 صعوبات الدراسة

من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحثة هي كالآتي:

1. جاء تطبيق هذه الدراسة فترة عملية "طوفان الأقصى" والتي انشغل خلالها جميع المراكز الحقوقية والصحفية بتغطية الحرب، مما جعل من الصعب الوصول للأشخاص العاملين في كلا المنظمتين لمقابلتهم.
2. ندرة الأبحاث العربية والأجنبية التي تتناول موضوع حجب المحتوى الفلسطيني عبر مواقع التواصل الاجتماعي في حدود علم الباحثة.
3. صعوبة الوصول لأرشيف واتساب لمركز حملة وصدى سوشال كونه بدء البحث بالموضوع بعد فترة الدراسة المراد تحليلها، فوجدت الباحثة أن جميع المنشورات عبر واتساب مشابهه لمنشورات صفحات فيسبوك وانستغرام.

4. قد لا تمثل المنشورات التي تم تحليلها سوى عينة صغيرة.
5. تم تحليل منشورات منصتي فيسبوك وانستغرام فقط، وهذا يعني أنه لم يتم تحليل النطاق الرقمي الكامل لحجب المحتوى الفلسطيني عبر الانترنت.
6. تم عقد المقابلات من خلال البريد الالكتروني، وذلك بسبب صعوبة التنقل بسبب الحرب على غزة خلال عملية الطوفان عام 2023-2024 والتي أدت إلى إغلاق الطرق وتشديدات على الحواجز.
7. أخذت المقابلات التي تم عقدها الوقت الطويل لإنهائها بسبب أن كلا المنظمتين مشغولة بتغطية الحرب على غزة خلال عملية الطوفان عام 2023-2024.

7.1 مصطلحات وتعريفات الدراسة

- الإطار الإعلامي (اصطلاحاً): هو الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينة والأبعاد الرئيسة للأطر تتحدد في عمليات الانتقاء والتنظيم والتأكيد وإبراز جوانب محددة وإغفال جوانب أخرى، فمفهوم الأطر يركز على الانتقاء والبروز، وتقوم الأطر بتشخيص، تقييم ووصف نقطة محددة (عريقات، الخرابشة،2021، ص3).
- المنظمات الحقوقية (اصطلاحاً): "منظمات لها أهداف تخدم المصلحة العامة، بحيث لا تخضع للحكومات ولا تتبع لأي حزب أو ديانة، أي أنها منظمات تحقق مصلحة الإنسان مهما كان دينه أو لونه أو انتمائه السياسي، وقد تحصل هذه المنظمات على تحويل من الحكومات أو أفراد مهتمين بها، وفي نفس الوقت هي منظمات لا تهدف للربح" (معمر،2014).
- المنظمات الحقوقية الرقمية في فلسطين (اصطلاحاً): هي المنظمات التي تعمل على توثيق الانتهاكات التي تمارسها المواقع الرقمية للمحتوى الفلسطيني أو أي محتوى يدعم القضية الفلسطينية ونشر الوعي بالحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني والعمل على تجنب سياسات المنع التي تمارسها المواقع الرقمية للمحتوى الداعم للقضية الفلسطينية (شوفاني،2020).
- المحتوى الفلسطيني الرقمي (اصطلاحاً): عبارة عن المحتوى الذي ينشره الفلسطينيون على المواقع الرقمية من أجل دعم القضية الفلسطينية بأشكال مختلفة من كتابة وصورة وفيديو وسواها، لأجل تسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال للشعب الفلسطيني وتوضيح رواية الفلسطيني للعالم (عوكل،2021).

- المحتوى الفلسطيني الرقمي (اجرائياً): هو عبارة عن المحتوى المنشور رقميًا على مواقع ميتا من قبل النشطاء والأشخاص المختلفين، والذين يتناولون القضية الفلسطينية ويوضحون زيف الرواية الإسرائيلية، وما يتعرض له من منع وتقييدات.
- الحقوق الرقمية (اصطلاحاً): هي عبارة عن الحقوق التي تسمح للإنسان بالوصول إلى الوسائط الرقمية والنشر عليها، إلى جانب الحق في الوصول إلى أجهزة الحاسوب، وتشمل أيضًا حق الإنسان في التعبير عن رأيه على وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت بدون رقابة المؤسسات الحكومية أو سواها (أبو حسن،2021، ص8).
- الحقوق الرقمية (إجرائياً): هي الحقوق التي تسمح للإنسان الفلسطيني بالتعبير عن القضية الفلسطينية ودعمه عبر منصات التواصل الاجتماعي دون التعرض للرقابة أو الانتهاك او الحجب من قبل إدارة هذه المواقع، ومن خلال مركز حملة ومركز صدى سوشال فإنه يتم نشر جميع هذه الحقوق وتوعية الجمهور بها.
- مواقع التواصل الاجتماعي(اصطلاحاً): عبارة عن منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك بإنشاء موقعه الخاص ومن ثمّ ربطه عن طريق نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لهم نفس الاهتمامات (الفاعوري،2021، ص7).
- مواقع التواصل الاجتماعي(اجرائيًا): هي المواقع الاجتماعية المختصة بشركة ميتا لمركزي حملة وصدى سوشال، عبر فيسبوك وانستغرام.
- ميتا (اصطلاحاً): شركة تكنولوجيا تمتلك فيسبوك وانستغرام، وواتساب، تأسست في عام 2004 على يد مارك زوكربيرج وإدواردو سافرين، وكانت تُعرف في الأصل باسم Facebook و Instagram. وقد غيرت الشركة علامتها التجارية إلى Meta في عام 2021 لتعكس تركيزها على تطوير التجارب الاجتماعية (.Kraus, 2022)

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

يتضمن هذا الفصل من الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للبحث؛ تناول المبحث الأول الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة ومتغيراتها، وبحث المبحث الثاني أوجه الشبه والاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة من خلال تعقيب الباحثة عليها من حيث المنهج والإطار النظري والمتغيرات المبحوثة لدى كل دراسة، وجاء المبحث الثالث ليعرض الفجوة البحثية التي تريد هذه الدراسة تسليط الضوء عليها ودراستها من منظور علمي أكاديمي، أما في المبحث الرابع فقد تناولت الدراسة أول متغيرات الإطار المفاهيمي والذي تناول المنظمات الحقوقية من حيث النشأة وطبيعة عملها.

وتناول المبحث الخامس المنظمات الحقوقية في فلسطين وسلط الضوء عليها تاريخياً وقانونياً والتغيرات التي طرأت عليها منذ الزمن العثماني وحتى اليوم، وجاء المبحث السادس متناولاً المنظمات الحقوقية في فلسطين المهتمة بشكل خاص بالحقوق الرقمية حيث عرضت الدراسة لأهم منظمتين فلسطينيتين لديهن اهتمام بالحقوق الرقمية وهما مركز حملة ومركز صدى سوشال، وفي المبحث السابع تناولت الدراسة الحقوق الرقمية والتي ظهرت في الأدبيات العالمية من بعد ظهور شبكة الانترنت وما أنتجته من تبادل للمعلومات اقتضى تشريع قوانين تكفل الحرية والخصوصية لمستخدمي شبكة الإنترنت، والمبحث الثامن والأخير كان في الحقوق الرقمية الفلسطينية والخصوصية التي تتمتع بها ضمن دول العالم بسبب وقوعها تحت الاحتلال وأبرز الانتهاكات والمضايقات التي يتعرض لها المحتوى الرقمي الفلسطيني.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات العربية

بعد مراجعة العديد من المكتبات والمواقع، وجدت الباحثة بعض الدراسات التي ساعدتها في البحث في مشكلة الدراسة، قسمتها إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية ورتبتها ترتيباً من الأحدث إلى الأقدم، وهي كالتالي.

1. هدفت دراسة (عبد الجواد،2024)، بعنوان **"خوارزميات المنصات الرقمية ودورها في تشكل الرأي العام (أزمة فلسطين نموذجاً)."** إلى التعرف العلاقة الافتراضية حول تأثير خوارزميات المنصات الرقمية على الراي العام وتشكيله، والتعرف على التأثيرات النفسية والاجتماعية للتخصيص الخوارزمي على المستخدمين. حلل الباحث كيفيا ثلاث منصات (تويتر، انستغرام، فيسبوك)، ومن أبرز نتائج الدراسة إلى أن الخوارزميات تميل إلى تعزيز فقاعات المعلومات وتقوية التحيز التأكيدي طبقاً لتصفح المستخدم، وأن التخصيص الخوارزمي يؤثر على سلوكيات المستخدمين وتفاعلهم مع المحتوى مما يؤثر على الراي العام.
2. هدفت دراسة (شومان،2022)، بعنوان **"الاحتلال الرقمي: دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني."** إلى معرفة مدى مساهمة سياسات فيسبوك بانتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية من خلال تقييد المحتوى الفلسطيني خلال أحداث أيار لعام 2022 والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة وذلك باستخدامها المنهج النوعي من خلال الدراسة الوصفية التحليلية مستخدمة العينة القصدية حيث اختارت 30 شخصاً من فئات مختلفة من ذوي الاختصاص، واعتمدت الباحثة في دراستها على نظرية ترتيب الأولويات وكانت الحدود الزمنية للدراسة شهر أيار من عام 2021، أما حدودها المكانية فكانت موقع فيسبوك ومن أبرز نتائج الدراسة: أن سياسات فيسبوك تساهم في تحديد أجندات الجمهور المتلقي، وكذلك أن هذه السياسات ساهمت في أحداث أيار على انتهاك حرية التعبير عن الرأي وعدم نقل الصورة للأحداث الفلسطينية بالشكل الصحيح، وأيضاً فإن سياسات فيسبوك انتهكت حق الوصول للمعلومات أو الحصول عليها إلى جانب استنتاج الدراسة أن موقع فيسبوك أصبح أحد الوسائل الرئيسية في متابعة الأخبار من قبل الجمهور والمتابعين.

3. هدفت دراسة (أبو حسن،2021) بعنوان **" دور العلاقات العامة للمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي " حملة" في تشكيل خطاب توعوي في قضايا الحقوق الرقمية"** إلى دراسة دور العلاقات العامة الرقمية في مركز مدى للحقوق الرقمية لنشر الوعي لدى الجماهير حول الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني، وذلك من خلال دراسة منشورات المركز على صفحته على فيسبوك من 6 نيسان عام 2021 إلى 21 حزيران عام 2021، من خلال استخدام تحليل المحتوى النوعي، , واعتمد منهج المسح الشامل لجميع منشورات حملة عبر صفحتها على فيس بوك خلال الفترة المبحوثة، وقد اعتمدت الدراسة على نظرية ترتيب الأولويات لمعرفة ما هي أهم الأجندة التي يسعى المركز إبرازها لجمهوره، وجاءت نتائج الدراسة بأن العلاقات العامة الرقمية للمركز تتصف بالمهنية، وأن معظم منشورات المركز تتركز على مجال نشر الوعي أكثر من الجانب الإخباري، إلى جانب أن منشورات المركز على فيسبوك ترتكز على الدراسات الأكاديمية حول طبيعة النشر وشكل المحتوى المقدم للجمهور، وأوصت الدراسة بأن يقوم المركز بعمل حملة توعية حول الحقوق الرقمية وخصيصًا الحق في التعبير عن الرأي، إلى جانب توصيتها بأن يزيد المركز من استخدامه للفيديوهات والانفوجرافيك عند نشره المحتوى.
4. هدفت دراسة (مصطفى، 2021)، وعنوانها **"توظيف إسرائيل للعلاقات العامة الرقمية للتأثير في المجتمع الفلسطيني :صفحة المنسق على فيسبوك"**، إلى معرفة كيفية تأثير صفحة المنسق الإسرائيلية على تحقيق استجابة فئات معينة من المجتمع الفلسطيني عليها، من خلال تحليل الأطر المستخدمة عند نشرها عن بعض القضايا والموضوعات، وتحديد أهم التقنيات الدعائية لجعلها مؤثرة، وكيفية استخدامها العلاقات العامة الرقمية في تحقيق ذلك، وقد اعتمدت الدراسة المنهج المختلط (الكمي والنوعي) واختارت الدراسة الوصفية، من خلال توظيف أداتي تحليل المضمون والمقابلة، مستخدمة نظريتي التأطير الإعلامي والاستخدامات والإشباعات، وكانت العينة المبحوثة مقسمة بحسب أدوات البحث إلى 219 منشور على فيسبوك لتحليل محتواها، مع إجراء مقابلة مع 24 متخصص في المجال، وشملت الدراسة الفترة الزمنية من شهر آذار وحتى نهاية شهر آب من عام 2020، على صفحة فيسبوك للمنسق، وكانت أهم نتائجها أن اسرائيل تمارس أهداف تطبيعية مع المجتمع الفلسطيني بتفعيلها العلاقات العامة الرقمية على منصات التواصل الاجتماعي، وتسعى لتجميل صورتها لدى المجتمع الفلسطيني عن طريق تفاعله مع صفحاتها الرقمية، وطرحها للموضوعات ذات الأولوية لدى الفلسطينيين والتي تهم بشكل يومي، وأوصت الباحثة بضرورة العمل على توعية

الجمهور الفلسطيني عند التعامل مع صفحة المنسق ومثيلاتها وضرورة تفعيل الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية بشكل أكبر والعمل على فعالية صفحات الشؤون المدنية وإعطاء الدورات التدريبية لكافة العاملين في المجال الرقمي بالمؤسسات الرسمية، وإنشاء أقسام علاقات عامة رقمية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

5. هدفت دراسة (الخرابشه،2021)، بعنوان **"التأطير الإعلامي للدعاية الاسرائيلية على فيسبوك دراسة تحليلية لصفحة المتحدث الرسمي باسم الجيش الاسرائيلي"**، إلى التعرف على الأطر الإعلامية المستخدمة من قبل الناطق باسم الجيش الإسرائيلي من خلال منشوراته باللغة العربية على موقع فيسبوك و التعرف على الهدف من تلك المنشورات والمصادر الإعلامية ومعرفة الدبلوماسية الرقمية الممارسة من قبل دولة إسرائيل في عصر الإعلام الرقمي، بالفترة الزمنية ما بين 2018/1/1 ولغاية 2018/8/25 لما جاء فيها من أحداث سياسية وعسكرية وامنية، وعملت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال أسلوب تحليل المضمون لصفحة الناطق، واعتمدت الدراسة على عينة قصدية من الصفحة وكان عدد العينة 325 منشورًا، وجاءت بالنتائج التالية: استخدام الناطق الاطار الاستراتيجي في منشوراته وكانت الأكثر تكراراً يليها استعراض القدرات العسكرية للجيش الإسرائيلي واستخدام إطار الصراع لإظهار ما تريد إيصاله إسرائيل للجمهور العربي، والعمل على أن تكون صفحة الناطق على فيسبوك مصدراً للمعلومات للجمهور العربي والعمل على تحصين الشأن الداخلي لإسرائيل والضغط النفسي على الجمهور العربي وإقناعه بالمنشورات من خلال الصور الحقيقية، وكانت أهم توصيات الباحثان بضرورة العمل على صفحات المواقع الرقمية من خلال كوادر إعلامية تقوم بتوعية الجمهور العربي وتحصينه من الدعاية الإسرائيلية.

6. بحثت دراسة (عبد ربه،2021)، بعنوان **"اتجاهات النخب الفلسطينية نحو الأمن الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي و انعكاسها على المحتوى الفلسطيني : دراسة ميدانية"**، طرق تعامل النخب الإعلامية الفلسطينية مع وسائل التواصل الاجتماعي عند نشر محتواهم الداعم للقضية الفلسطينية أو الذي يبرز انتهاكات الاحتلال على أرض الواقع، وما مدى اهتمامهم بمعرفة الخصوصية التي يجب أن يحافظوا عليها والتعليمات التي يجب اتباعها عند إنشاء صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ومدى وعيهم الأمن الرقمي للمحتوى الذي ينشرونه لجمهورهم الافتراضي، وقد اعتمدت الدراسة في الإطار النظري على نظريتي ترتيب الأجندة ونظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط مستخدمة الدراسات الوصفية المسحية، من خلال أداة الاستبانة والمقابلة، وكانت

العينة عشوائية لمجتمع النخب الإعلامية والسياسية في قطاع غزة، وشملت العينة 172 مبحوث من النخب الفلسطينية في قطاع غزة، ومن أبرز النتائج في الدراسة: أن معظم المبحوثين يستخدمون موقع فيسبوك، في حين يرى معظمهم أن التليجرام هو الموقع الأكثر أمانًا لنشر المحتوى، إلى جانب أن جزء كبير من المبحوثين تعرضوا لانتهاك الخصوصية وتم تقييد صفحاتهم الرقمية.

7. سعت دراسة (الشريف،2017): بعنوان **"معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية الاخبارية لحصار غزة دراسة تحليلية مقارنة"** للكشف عن طرق معالجة المواقع الإخبارية الفلسطينية لحصار غزة، وتبين أهم الأساليب الإقناعية التي استخدمتها هذه المواقع، وما هي أبرز المعلومات التي عملت على نشرها للجمهور، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الكمي من خلال تحليل المضمون لعدد من المواقع الإخبارية هي (وكالة معا، وكالة وفا، وكالة فلسطين اليوم، ووكالة فلسطين الآن) وذلك من خلال اختيار عينة من المنشورات على امتداد ثلاث سنوات من عام 2013-2016، واعتمدت على اختيار العينة وفق الاسبوع الصناعي، وكان عدد المادة المبحوثة هو 2669 منشور، معتمدة على الدراسة الوصفية المسحية في اختيارها العينة المطلوبة، واعتمدت الدراسة على نظرية ترتيب الأجندة عند تحليل البيانات، وكانت نتائج الدراسة: كان تركيز المواقع الإخبارية على القضايا الاجتماعية بالدرجة الأولى ثمّ السياسية وأخيرًا الاقتصادية، إلى جانب أنها اعتمدت سرد المعلومات في كثير من موادها الإخبارية، وكانت الصورة هي أكثر الأشكال المستخدمة، وأوصت الدراسة بأن على المواقع الإخبارية أن تهتم بالإحصاءات عند تغطيتها، إلى جانب ضرورة استخدامها لأكثر من شكل من أشكال المحتوى والوسائط عند تغطيتها.

8. هدفت دراسة (جلعود،2013) بعنوان **"دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي"**، إلى دراسة الحرب الالكترونية بين العالم العربي وإسرائيل، وكيف أثر نشوء الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على بناء وعي جماهيري واسع بين الشباب العربي، ومحاولة هذا الشباب استخدام هذه المواقع لإبراز العدوان الاسرائيلي بحق الفلسطينيين ونشره بشكل أوسع في العالم الافتراضي، وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي من خلال اختيارها الدراسة التاريخية، واعتمدت على أداة تحليل المضمون لجمع البيانات من الصفحات والمواقع الإعلامية والسياسية المختلفة، وتشمل الدراسة من حيث الحدود المكانية جميع المواقع الرسمية سياسيًا وإعلاميًا التي تناولت الصراع العربي- الإسرائيلي لدى الجانب العربي والاسرائيلي، ضمن الفترة الزمنية الممتدة من عام (1990-2013)، وأبرز النتائج للدراسة

كانت: أهمية الأمن المعلوماتي للدول بشكل عام، لدى الاحتلال تفوق تقني ومعلوماتي واضح من خلال امتلاكه لبنية تحتية وأقمار صناعية لا يوجد عربيًا ما يضاهيها، ولكن رغم هذه القدرات إلا أن الشباب العربي والفلسطيني استطاع إلحاق الضرر بهذا الفضاء والقدرة على اختراقه أحيانًا.

9. هدفت دراسة (تلاحمة،2012) بعنوان **"حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الانترنت"** لوصف التفاعلية لدى المواقع الإخبارية الفلسطينية على الإنترنت، وما مدى إتاحة حارس البوابة في هذه المواقع للتفاعلية مع الزوار، واعتمدت الدراسة المنهج الكمي، من خلال توزيع استبانة على حراس البوابة لهذه المواقع الإخبارية الرقمية، واستخدمت الدراسة العينة العشوائية، وكان مجتمع الدراسة هو 102 موقعًا إخباريًا، اعتمد الباحث منها 31% ضمن عينة عشوائية بسيطة، وجاءت النتائج لهذه الدراسة كالآتي: انخفاض مدى التفاعلية لدى زوار المواقع الإخبارية الفلسطينية لعدم توافر إمكانية التفاعلية عليها، إلى جانب أن هذه المواقع تهتم بتحديث أخبارها بشكل دائم، وأوصت الدراسة باستخدام قوالب مختلفة عند نشر الأخبار، وعدم الاعتماد على لغة واحدة فقط عند نشر الخبر، إلى جانب توصيتها بإيجاد وسائل لزيادة التفاعلية بين حراس البوابة والزوار من خلال غرف الدردشة وغيرها.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

1. هدفت دراسة (Supriyanto & Pratiwi, 2022) بعنوان

The Resistance of" Social Media Activists in The Struggle for Freedom of Expression on Instagram Towards Israel's Occupation in "Palestine

للكشف عن طرق المقاومة التي ينتهجها داعمي القضية الفلسطينية عبر موقع انستغرام، وحجم الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الداعم للقضية الفلسطينية عبر هذا الموقع، واعتمدت الدراسة المنهج النوعي، من خلال عمل مقابلات مع 15 خبيرًا من 7 دول مختلفة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وألمانيا، وإندونيسيا، والأردن، وفلسطين، والإمارات، من خلال عينة قصدية، معتمدة النظرية النقدية، حيث وجدت الدراسة أنّ هناكَ انتهاكٌ للمحتوى الداعم للقضية الفلسطينية من خلال حجبه أو حذفه على انستغرام، وأوصت

الدراسة ببناء مجتمع على وسائل التواصل الاجتماعي لديه استراتيجيات قادرة على تجاوز خوارزميات هذه المواقع لإيصال المحتوى لأكبر عدد من الجمهور والمتابعين.

2. هدفت دراسة (Cristiano, 2019) بعنوان

"**Internet Access as Human Right: A Dystopian Critique from The Occupied Palestinian Territory. Human Rights as Battlefields: Changing Practices and Contestations**"

إلى إبراز جوانب الانتهاكات التي تمارسها دولة الاحتلال حول الحقوق الفلسطينية في الوصول إلى الإنترنت، وأهم الأساليب التي تعتمدها دولة الاحتلال لمنع الفلسطيني من ممارسة حقه في التعبير عن آرائه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك الكشف عن ممارسة السلطة الفلسطينية للتضييق على المحتوى الذي ينشره بعض النشطاء الفلسطينيين من خلال سنها لقانون الجرائم الإلكترونية، واعتمدت الدراسة المنهج النوعي، مستخدمة نظرية الحتمية التكنولوجية، واستنتجت الدراسة أنّ هناك تضييق من قبل الاحتلال والسلطة الفلسطينية للمحتوى المعارض لسياستها، وأنّه يعتقل عدد من النشطاء بسبب نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وأوصت الدراسة بضرورة إزالة هذه الانتهاكات، ودعم الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني.

3. هدفت دراسة (Manor & Crilley، 2018): بعنوان

Government Public Relations and Social Media: Bridging the Digital Divide on People with Social Welfare Problems. JKAP (Jurnal Kebijakan Dan Administrasi Publik" ،

للكشف عن الأُطر الإعلامية التي استخدمتها وزارة الخارجية الاسرائيلية على صفحتها عبر تويتر خلال حرب غزة عام 2014، من خلال اعتمادها المنهج الكمي، وتحليلها لمحتوى أكثر من 700 تغريدة على تويتر، واستخدمت الدراسة نظرة التأطير الإعلامي، حيث وجدت الدراسة أنّ الوزارة استخدمت 14 إطارًا إعلاميًا في تغطيتها للحرب على غزة، أبرزها تأطير حماس بأنها منظمة إرهابية وتعتبر امتدادًا لداعش، وكذلك تأطير اسرائيل على أنها دولة ديمقراطية مهتمة بالتعليم والبناء والتنمية، وأوصت الدراسة بأن تهتم الدراسات المستقبلية بدور الوسائط المرئية في العصر الرقمي عند تناولها لموضوع أطر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لما له دور ايجابي في زيادة انتشار هذا الموضوع على نطاق أوسع وأكثر تأثيراً.

4. هدفت دراسة (Azilev-On، 2018): بعنوان

The Anti-Social Network? Framing Social Media in Wartime. Social Media+ Society"

للتعرف على الأطر التي استخدمت من قبل الصحافة الإسرائيلية على موقع فيسبوك خلال حرب غزة عام 2014، وقدمت الدراسة كيفية استخدام فيسبوك كساحة لخطاب الكراهية من قبل المجتمع الاسرائيلي خلال الحرب، حيث كان إطار الصراع هو أحد أكثر الأطر استخدامًا بحسب الدراسة، واعتمدت الدراسة المنهج الكمي، من خلال تحليل مضمون المنشورات لأبرز الصحف الاسرائيلية على فيسبوك خلال الحرب على غزة عام 2014، من خلال استخدامها نظرية التأطير الإعلامي، ووجدت الدراسة أنّ المجتمع الاسرائيلي يعتمد خطاب الكراهية بشكل أكبر في حالة الحروب، وأوصت الدراسة بمزيد من الدراسات التي تبحث في خطاب الكراهية وآثاره على الجمهور.

5. هدفت دراسة (Abu-Ayyash، 2015) بعنوان

The Palestine Solidarity Movement," Human Rights and Twitter. Networking Knowledge: Journal of The Meccsa Postgraduate Network"

إلى التعرف على الأطر التي اعتمدتها حركة التضامن في إيرلندا على موقع تويتر عند نقدها لحرب اسرائيل على غزة عام 2014، وكيف أطرت هذه الحركة رسائلها على تويتر عند الحديث عن رواية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وحلل الباحث 20 صفحة لعدد من المنظمات الحقوقية في بريطانيا وإيرلندا على تويتر، واعتمدت الدراسة المنهج الكمي، واستخدمت الدراسة نظرية التأطير الإعلامي، من خلال تحليلها لثلاث أطر: الأطر التشخيصية، والأطر التنبؤية، والأطر التحفيزية، ووجدت الدراسة أنّ هناك دعم من قبل هذه المنظمات للقضية الفلسطينية، وأوصت أن يكون هناك اهتمام أكبر لدى هذه المنظمات بالصراع السياسي وليس فقط الحقوقي.

6. هدفت دراسة (Reuter & Szakonyi، 2013) بعنوان

" Online Social Media and Political Awareness in Authoritarian Regimes. British Journal of Political Science"

للتعرف على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على بناء الوعي السياسي في ظل الأنظمة الاستبدادية في العالم، وهل هذه المواقع تساهم في بناء وعي احتجاجي وتمردي لدى الشعوب أم لا؟ ومن خلال استطلاع للرأي شمل 1600شخصًا على مستوى روسيا حول تزوير

الانتخابات الروسية في عام 2011، وجدت الدراسة أنّ الأنظمة الاستبدادية تعمل على حجب بعض المواقع الرقمية عند حدوث تمرد شعبي ضدها، وكذلك تُقيد إمكانية الوصول للإنترنت لمستخدميه من شعبها، وأوصت الدراسة بأهمية نشر الوعي حول أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة السياسية ضد الأنظمة الاستبدادية ونشر المعرفة بشكل أوسع حول أهمية امتلاك الوعي السياسي لدى الشعوب التي تعاني من انعدام الديمقراطية في دولها.

7. هدفت دراسة (Merilqinen & Vos، 2011) بعنوان **Human Rights Organizations and Online Agenda Setting"**

للتعرف على كيفية استخدام المنظمات الحقوقية وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الويب عند وضع أجندتها في التواصل مع الجمهور، وقد اختارت الدراسة منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، من خلال دراسة منشوراتهم على منتديات الإنترنت ومنصات فيسبوك وتويتر، واعتمدت الدراسة على أداتي المقابلة وتحليل المحتوى الكيفي، من خلال استخدام المنهج النوعي، واعتمدت في تحليل المحتوى على زيارة صفحتي المنظمتين مرتين كل أسبوع خلال 3 أشهر من منتصف فبراير إلى منتصف مايو من عام 2010، أما المقابلة فقد اعتمدت على عمل مقابلتين مطولتين مع ممثلين عن منظمة العفو الفنلندية وكانت أهم النتائج : أنّ هناك أهمية كبيرة لوسائل التواصل الاجتماعي في جذب انتباه الجمهور للقضايا التي تناصرها هذه المنظمات، وأوصت الدراسة بأن تهتم المنظمات الحقوقية بوسائل التواصل الاجتماعي لجذب انتباه الجمهور لقضاياها.

8. تبحث دراسة (Ismail,2019) بعنوان **Reframing In News Translation: The" Case of The 'Times of Israel"**

في الأطر الإعلامية التي تقدمها صحيفة Times of Israel من خلال موقعها الالكتروني، من خلال مقارنتها بين موقع الصحيفة العربي والإنجليزي، وقد استخدمت المنهج النوعي، من خلال الدراسة الوصفية التحليلية، واعتمدت الدراسة أداة تحليل المضمون النوعي وتحليل السرد، من خلال اختيارها نظرية تحليل الخطاب النقدي وكذلك نظرية التأطير الإعلامي، واختارت الدراسة عينة عشوائية من منشورات موقع الصحيفة خلال الفترة الزمنية (2017-2018) وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن هناك دورًا مهمًا لترجمة الأخبار في تشكيل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى جانب أن الإيديولوجية للصحيفة كان له تأثير في زيادة الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، وكذلك أن هناك أهمية كبيرة لتوجهات المترجمين في نقل

صورة الصراع، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي لدى صانعي السياسات والجمهور حول دور التأطير في صياغة سياسة الترجمة.

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات السابقة في مناهجها البحثية وكذلك في تناولها للموضوعات من خلال النظريات التي اعتمدتها، حيث أخذت معظم الدراسات المنهج الكمي واستخدمت المنهج النوعي والمختلط أحيانًا، إلى جانب أنّ هذه الدراسات أخذت بالعديد من النظريات ولكن كانت نظرية ترتيب الأجندة وحارس البوابة والتأطير الإعلامي هي النظريات الأكثر استخدامًا في معظم الدراسات السابقة كدراسة (شومان،2022) التي تتفق مع هذه الدراسة من حيث تناولها الانتهاكات التي يمارسها موقع فيسبوك للمحتوى الرقمي الفلسطيني واستخدامها أداة المقابلة واعتمادها الدراسة الوصفية التحليلية، بينما تختلف دراسة (شومان،2022) عن هذه الدراسة من حيث استخدام النظرية فاستخدمت نظرية ترتيب الأولويات، أما هذه الدراسة اعتمدت نظرية التأطير الإعلامي، كذلك من حيث الحدود الزمنية والمكانية فقد استخدمت (شومان،2022) موقع فيسبوك فقط وشهر أيار من عام 2021، بينما درست الباحثة الحدود المكانية وهي منصات ميتا والزمنية خلال الفترة الزمنية الأول من أيار لعام 2022 لغاية الأول من آذار لعام 2023.

كما تناولت دراسة (شومان،2022) سياسات الحجب لدى موقع فيسبوك نفسه، بينما هذه الدراسة تتناول الأطر الإعلامية لدى المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة ومركز صدى سوشال في إبراز انتهاكات ميتا، واستخدامها كذلك أداة تحليل المضمون، كما يوجد اختلاف بين الدراستين من حيث المنهج في دراسة (شومان،2022) اعتمدت المنهج النوعي في حين هذه الدراسة اعتمدت المنهج المختلط.

أما دراسة (أبوحسن،2021) تتفق مع هذه الدراسة من حيث تناولها لمركز حملة في إبرازه للانتهاكات التي يمارسها موقع فيسبوك ضد المحتوى الفلسطيني، وتحليلها لمضمون منشورات المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة من خلال صفحته على فيسبوك. وتختلف هذه الدراسة عن (أبوحسن،2021) من حيث النظرية المستخدمة فالأولى استخدمت نظرية التأطير الإعلامي بينما الدراسة الثانية استخدمت ترتيب الأولويات كذلك الاختلاف من حيث الحدود الزمنية والمكانية فهذه الدراسة استخدمت منصات ميتا خلال الفترة الزمنية الأول من أيار لعام 2022 لغاية الأول من آذار لعام 2023، بينما (أبوحسن،2021) درست فقط صفحة حملة على

موقع فيسبوك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 6 نيسان الى 21 حزيران من عام 2021، بينما الدراسة الحالية تتناول جميع الأطر الإعلامية لمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي - حملة ومركز صدى سوشال على منصات ميتا المختلفة.

وتناولت دراسة أبوحسن (2021) دور العلاقات العامة الرقمية لمركز حملة فقط في نشر الوعي تجاه انتهاكات فيسبوك، أما باقي الدراسات فرغم أهميتها من حيث أنها تتناول جانب الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي من منظور حقوقي واتصالي، وتركيزها على أحداث كان لها تأثيراً كبيراً على سياسات الاحتلال تجاه المحتوى الفلسطيني، مثل حرب غزة عام 2014، وقضية الشيخ جراح عام 2021، إلا أنها لم تدرس نشاط المنظمات الحقوقية في إبراز السياسات التي ينتهجها فيسبوك وانستغرام ضد المحتوى الفلسطيني، ولا يوجد دراسة تناولت الأطر الإعلامية التي ترتكز عليها هذه المنظمات الحقوقية الفلسطينية عند نشر رسائلها للجمهور المستهدف، والدراسات العربية والفلسطينية لم تتناول المنظمات الحقوقية الرقمية كقطاع كامل يدرس بشكل أكاديمي وعلمي.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسات في مجال النظريات المستخدمة والمنهجية التي اعتمدت من قبل الباحثين، إلى جانب أن جزء كبير من هذه الدراسات تناول موضوع الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال من الزاوية الحقوقية والسياسية (Supriyanto et al., 2022) إلا أنها لم تتناول طبيعة عمل المنظمات الحقوقية الفلسطينية تجاه هذه الممارسات، إلى جانب الإستفادة من الدراسات السابقة من حيث اهتمامها بقضية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على شكل الأخبار والحريات، وهذا جانب مهم في هذه الدراسة التي تبحث في سياق العالم الرقمي لهذه المنظمات، وبالتالي ستكون للدراسات السابقة دورًا في فهم الآليات والاستراتيجيات التي تمارسها بعض المنظمات الإعلامية والحقوقية على مواقع التواصل الاجتماعي.

4.2 الفجوة البحثية

من خلال الدراسات السابقة تبين للباحثة أنّ هذه الدراسات لم تتناول جميع القضايا والمضامين المتعلقة بالانتهاكات التي تمارسها ميتا على المحتوى الفلسطيني، إلى جانب أن دراسة أبوحسن (2021) التي تعتبر الوحيدة التي تناولت جانب المنظمات الحقوقية الرقمية في فلسطين، حسب علم الباحثة، اقتصرت على مركز حملة من خلال منصته على فيسبوك وضمن فترة زمنية الممتدة من 6 نيسان الى 21 حزيران من عام 2021 وتركيزها على مفهوم التوعية لدى مركز حملة.

أما الدراسة الثانية التي تناولت جانب انتهاكات فيسبوك للمحتوى الرقمي الفلسطيني فقد كانت دراسة شومان (2022) والتي بدورها لم تغطِ إلا الفترة الزمنية المتمثلة في شهر أيار فقط لعام 2021، ودرست الانتهاكات من منظور صفحة فيسبوك نفسها لا من خلال الأطر التي تضعها المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية تجاه هذه الانتهاكات، وبناء على دراسة أبوحسن (2021) فقد أوصت بدراسة صفحة مركز حملة في فترة زمنية مختلفة، فجاءت هذه الدراسة لتسد هذه الفجوة من خلال تغطيتها للفترة الزمنية ما بين الأول من أيار لعام 2022 لغاية الأول من آذار لعام 2023 وتوسعها في دراسة المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية حيث تناولت مركز حملة ومركز صدى سوشال على جميع منصات ميتا، إلى جانب أن هذه الدراسة تبحث في جميع المنشورات المتضمنة لانتهاكات ميتا للمحتوى الرقمي الفلسطيني خلال المدة الزمنية المبحوثة من أجل تحديد وإبراز الأطر الإعلامية لهذه المنظمات وبذلك تكون هذه الدراسة هي الأولى من حيث تغطيتها الزمانية والمكانية لهذه المنظمات الحقوقية حسب علم الباحثة.

5.2 الحقوق الرقمية

يعتبر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو الجهة المسؤولة عن الحقوق الرقمية في العالم، حيث يؤكد على أن الحقوق التي يتمتع بها الإنسان خارج نطاق الانترنت هي ذاتها في عالم الانترنت، وسميت هذه الحقوق باسم الحقوق الرقمية؛ والتي تتناول حقوق الإنسان في عالم الانترنت والتي يجب احترامها وحمايتها التزاما بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تعتبر الحقوق الرقمية جانباً جديداً للحقوق المكفولة للإنسان لأنها هي ذاتها، ومع ذلك فإن تعرض الإنسان لانتهاكها من قبل السلطات أو الأفراد أكثر من الحقوق العادية. ولأجل ذلك فمن المهم لكل شخص أن يكون على وعي بهذه الحقوق ومعرفة الالتزامات المطلوبة من الجهات المعنية لحمايته (حملة،2020).

وبما أن الإنترنت أصبح يشكل ركيزة من ركائز الحياة، ومع ازدياد النشاطات الفردية والجماعية في التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات، أصبح من الضروري التعرف على الحقوق الرقمية وخصيصاً حرية التعبير والأمن المعلوماتي، والذي يجعل المستخدمين في أمس الحاجة لمعرفة طرق استخدام لهذه البيانات الرقمية حتى لا يتم استغلالها من قبل الشركات العملاقة أو مشاركتها دون إذنٍ من المستخدمين، وهذا يحتم على الجهات الفاعلة سن قوانين وتشريعات جديدة تحفظ

لمستخدمي الانترنت حقوقهم في تبادل المعلومات وعدم انتهاك خصوصيتهم ومراقبة الانتهاكات والتبليغ عنها (مطر، وصالحة،2019).

وبحسب مطر وصالحة (2019) فإن أهم القوانين الرقمية هي كالآتي:

1. الحق في الخصوصية: تتمثل الخصوصية الرقمية في أن يكون لكل مستخدم الحق في الأمان والملكية الخاصة للمعلومات التي يشاركها وقد جاء هذا الحق بناء على ما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (68/167) الصادر في عام 2015 الذي نص على ضرورة الحفاظ على حقوق الأشخاص فيما يتبادلونه من معلومات عند تواصلهم الرقمي إلى جانب تقريرها ضرورة عدم التدخل فيما يطرحه الفرد من أفكار وممارسات خاصة به أو بأسرته وفي حال وجود تقييدات يجب إدراجها في قانون واضح.
2. الحق في التكنولوجيا والاتصال: مع الاحتكار التكنولوجي لدى الدول المتقدمة أصبح من الضروري سن التشريعات والقوانين التي تسمح لشعوب المناطق الأخرى بالوصول لهذه التكنولوجيا والحفاظ على مشاركتها لمزايا التقدم العلمي والتقني، وهذا يكون من خلال إيجاد وسائل اتصال جديدة على مستوى عالمي تسمح بديمقراطية الآراء وتعددية الأصوات المشاركة من غير الخضوع لأي تمييز.
3. الحق في اكتساب معرفة استخدام تكنولوجيا الاتصال: فمن حق الأفراد أن يكون لديهم التدريب والمهارات اللازمة لاستخدام الانترنت في تلبية احتياجاتهم، لما لذلك من أهمية في التنمية المستدامة للشعوب والأفراد، وجاء هذا الحق بسبب الضعف الملاحظ لدى الكثير من الأفراد في استخدامهم الامثل والاكثر فائدة للإنترنت.
4. الحق في الاتصال بتكلفة مناسبة: بحسب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان فإن وصول المواطنين للإنترنت بشكل يتلاءم مع قدرتهم المالية حقٌ أساسي إلى جانب حقهم في توفير بنية تحتية للاتصالات، وأن يكون ضمن موازنات الحكومات في خططها التطويرية، وعدم توفير هذه البنى يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية.
5. الحق في سن قوانين لحماية الحريات في العالم الافتراضي: يشير هذا الحق إلى إيجاد بيئة رقمية إعلامية تتميز بالديمقراطية والتي تسمح لجميع وسائل الإعلام بنشر المعلومات والأخبار دون انتهاك من قبل الجهات الفاعلة، إلى جانب أن تعمل هذه القوانين في الحفاظ على تطوير العمل الإعلامي الذي لا يمكن أن يتم في بيئة تقيد الحريات وتنتهكها، حيث تعتبر وظيفة وسائل الاعلام مراقبة ومساءلة أجهزة الدولة ومؤسساتها، لا العكس.

6. حق الوصول على المعلومات: من حق كل فرد الحصول على المعلومات عبر الانترنت، وذلك لتعزيز مفاهيم الشفافية والمساءلة، فمن حق الأفراد والمؤسسات في المجتمع أن يكون لديها المعلومات الكافية والمتاحة من أجل الحفاظ على حقوقها القانونية والنقابية وعدم حجب هذه المعلومات عنها.
7. الحق في تحقيق المساواة بين الجنسين في العالم الرقمي: عند الاتصال بالإنترنت لا بد من مراعاة المساواة بين الجنسين وحقهم في الوصول إليه، وذلك من خلال تحسين القدرة الاقتصادية وتوفير فرص تعليم وتدريب مناسبة للوصول للإنترنت، وسن قوانين تساهم في قدرة النساء على التعبير عن أنفسهن بحرية وعدم اضطهادهن، من خلال استخدام خطاب الكراهية أو التمييز العنصري.
8. الحق في مكافحة الأمية الرقمية: من المقاييس الحديثة للأمية جهل الفرد في استخدام التكنولوجيا، لذلك يعتبر الإسهام في محو هذه الأمية مسؤولية مجتمعية ومؤسسية، فمن حق الأفراد توفير تعليم وتدريب مناسب لهم يساعدهم على بناء ثقافة رقمية تساهم في محو أميتهم.
9. الحق في تعزيز اللياقة الرقمية: من المهم في العصر الحديث أن يكون لدى مستخدمي التكنولوجيا والانترنت معرفة للقيم والمعايير التي يجب أن يتبنوها عند تعاملهم مع العالم الرقمي، وذلك ليكون لديهم سلوكاً حسناً يمنعهم عن بث المشاعر السلبية والقيم التي تهدد الحضارة.
10. الحق في الصحة والسلامة الرقمية: يهتم هذا الجانب من الحقوق الرقمية في موضوع الملائمة بين الاستخدام للتكنولوجيا ومراعاة عوامل الصحة والسلامة البدنية والنفسية، فمن حق كل فرد أن يكون لديه معلومات كافية حول مخاطر الإفراط والإدمان في استخدام الانترنت والأضرار المتوقعة من مثل هذه الممارسات، إلى جانب توضيح الأضرار النفسية والاجتماعية المتوقعة من استخدام التكنولوجيا.
11. الحق في الأمان الرقمي: يشير هذا الحق في ضرورة حماية الشخص عند استخدامه الإنترنت للمعلومات التي يشاركها عبر الفضاء الرقمي، وحقه في عدم التطاول عليها أو انتهاكها أو التلاعب بها من قبل أي جهة أو فرد آخر.
12. الحق في الحماية من التنمر الإلكتروني: يتعرض العديد من فئات المجتمع عند استخدامهم للإنترنت للتنمر وخصيصاً لذلك أطلقت الأمم المتحدة حملات تطالب بها وقف التنمر الإلكتروني من خلال سن إجراءات قانونية صارمة ضد مرتكبي هذه السلوكيات.

ووجدت العديد من المنظمات التي تعنى بالتزام بتطبيق هذه القوانين على المحتوى الرقمي سواء أكان المحتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع الإنترنت، وسميت هذه المنظمات منظمات الحقوق الرقمية.

6.2 الحقوق الرقمية الفلسطينية

تعتبر الحالة الفلسطينية ذات خصوصية في العالم بسبب وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يجعل فلسطين بحاجة لجهد أكبر من غيرها من دول العالم ليكون لها وجود على الانترنت وامتلاك رواية رقمية قوية، فإن تكوين خطاب إعلامي رقمي داعم للقضية الفلسطينية ولديه إمكانية الضغط على إدارة شركات وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأجل أن تتبنى هذه الشركات وجهة نظر منصفة تجاه القضية الفلسطينية وتقلل من انحيازها للرواية الاسرائيلية؛ فإن هذا بحاجة إلى استثمار كبير في دعم المحتوى الفلسطيني الرقمي من قبل الجهات المعنية فلسطينياً.

فجاء في تقرير مراسلون بلا حدود لعام 2019 أن الاحتلال الاسرائيلي يستمر في اضطهاد وإغلاق مؤسسات الإعلام الفلسطينية بزعم أنها تحرض على العنف، إلى جانب رصد انتهاكات واعتقال العديد من الصحفيين والذي كان أحد أشكاله البارزة حجب صفحاتهم ومنشوراتهم عن وسائل التواصل الاجتماعي، وخصيصاً موقع فيسبوك (مطر وصالحة،2019).

ومن أهم مظاهر انتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية بحسب حملة (2020) الاعتقالات التي يمارسها الاحتلال ضد مئات الفلسطينيين بسبب منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب استخدام اسرائيل أسلوب التجسس الرقمي الذي يضمن لهم متابعة ومراقبة الفلسطينيين من خلال تقنيات التعرف على الوجوه، ومن جهة أخرى تواصل مساعيها لفرض رقابتها على المحتوى الفلسطيني من خلال طلبها من شركات وسائل التواصل الاجتماعي مثل ميتا وغيرها لأجل التضييق على المحتوى الفلسطيني بوضع كلمات وعبارات ممنوع نشرها وإغلاق الحسابات التي تنشرها.

ومن جانب آخر ساهمت شركات وسائل التواصل الاجتماعي في انتهاك وحجب المحتوى الفلسطيني من خلال حذفها وحظرها للعديد من الصفحات الفلسطينية عن منصاتها وكان لفيسبوك الحصة الأكبر من هذه الانتهاكات حيث وصلت إلى (950) انتهاك خلال عام (2019)، ولم تقتصر هذه الانتهاكات على حجب وحذف المنشورات والصفحات فقط بل تعدتها إلى التمييز في المعاملة بين الفلسطينيين ومستوطني الاحتلال في الضفة الغربية. وعلى سبيل المثال، فإن PayPal توفر

خدماتها الاقتصادية للمستوطنين الإسرائيليين في مستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية، في حين منعتها عن الفلسطينيين، ومن أشكال التمييز أيضاً في المعاملة الرقمية أن خرائط جوجل توفر خدمات كاملة وصحيحة لسكان المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، في حين أنها تحجبها أو لا تكون صحيحة بالنسبة للفلسطينيين المستخدمين لذات الخدمة.

7.2 المنظمات الحقوقية

تعتبر منظمات حقوق الإنسان من المؤسسات ذات الأهمية الخاصة في المجتمعات البشرية المعاصرة، حيث أنها تُعنى في جوانبها المختلفة على تعزيز دور القانون وحماية الجانب الحقوقي لدى شعوب الدول المختلفة، وتتعدد أهداف هذه المنظمات وتختلف بحسب الدور الذي تقوم به أو القضايا التي تدافع عنها(سعيد،1997).

ولا يوجد إمكانية تجاهل دور هذه المنظمات وما تؤديه من دور مهم ضمن المجتمعات المعاصرة، وهذا ما انعكس على احترام الحكومات في العالم عند تعاملها مع هذه المنظمات، وذلك لتعكس صورة إيجابية عنها لدى المجتمع الدولي والعالمي (الحمايدة،2014).

أما بالنسبة للأمم المتحدة فهذه المنظمات تعتبر مؤسسات رسمية، لها مهمة أساسية تتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن الدولة التي تعمل بها، وقد حددت الأمم المتحدة (2010) لهذه المنظمات عدة خصائص رئيسة هي أنها مؤسسات تقوم على حماية وتعزيز الحقوق لدى الناس في مجتمعاتهم، ويترأسها عادة شخص واحد يهيمن على مفاصلها، وتتناول القضايا الحقوقية العامة، ولكن يمكن لبعضها التخصص في مجال محدد من هذه الحقوق، ويحق لها أن تستقبل شكاوى فردية من قبل بعض الأفراد المتضررين، وليس لديها صلاحيات تنفيذية وتكتفي بالتوصية والتوجيه.

ويمكن لهذه الخصائص لدى المنظمات أن تتقاطع مع ما قررته مبادئ باريس للمنظمات الحقوقية، حيث وضعت من قبل المبادئ الأساسية الواجب على المنظمات الحقوقية اتباعها بشكل إلزامي عند العمل الآتي (الأمم المتحدة، 2010):

1. تعزيزها حقوق الإنسان: يجب أن تعمل على نشر ثقافة التسامح والحرية والتعايش ضمن المجتمع الوطني الذي تعمل فيه، وأن تساهم دومًا في نشر هذه الثقافة بين الشعوب.
2. حماية الحقوق: من خلال الكشف عن حجم الانتهاكات الممارسة ضد الشعوب، ومحاولة أن تقدم المنتهكين لها من المسؤولين وسواهم للعدالة إذا أمكنها ذلك.

وتتنوع هذه الحقوق الإنسانية، ويقسمها الحقوقيون لعدة أقسام وهي الراوي (1999):

1. الحقوق المدنية التي تتعلق الإنسان كفرد داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وتكون مرتبطة به ارتباطًا مباشرًا، ومن أبرز هذه الحقوق: حقه في الحياة، والأمن، والحرية وغيرها.
2. الحقوق السياسية والتي تتعلق بالفرد من حيث هو انتمائه لجماعة سياسية، يستطيع من خلالها المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإطار السياسي العام للمجتمع، ومن أبرز أشكالها (حق الفرد في المشاركة السياسية، حقه في التعبير عن رأيه، وحق الأقليات).
3. الحقوق الاقتصادية وهي حق الفرد بأن يشبع احتياجاته وفق جهده الذي يبذله من عمل وسواه، ومن هذه الحقوق (الحق في التملك، أو تكوين نقابات داخل العمل).
4. الحقوق الاجتماعية التي تتميز هذه الحقوق بالنسبية والتغير، حيث أنها تتعلق بعلاقة الفرد مع المكونات الاجتماعية التي يعيش معها، ومن أبرز هذه الحقوق (الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في الرعاية الصحية).
5. الحقوق الثقافية وهي حق الإنسان بالتعلم والتعليم ونيل القسط المطلوب من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والثقافية، ومن أمثال هذه الحقوق (الحق بالمعرفة، الحق في التعليم).
6. الحقوق الحديثة المتعلقة بالجيل الثالث وهي المتعلقة بحق وصول الفرد للمعلومات والبيانات وحرية معالجتها، ومن أبرزها (الحق في الوصول إلى المعلومة، حق الاتصال).

أدى هذا الاهتمام بالحقوق إلى نشوء المنظمات الحقوقية المحلية، حيث بدأت بنشر الوعي تجاه هذه القضايا، وعملت على متابعتها، وأوجدت نوع من الرصد للانتهاكات التي تقوم بها الحكومات تجاه شعوبها، وتعزيز الروح الحقوقية والوعي بأهمية امتلاك الفرد لهذه الحقوق، حتى تحولت مع الممارسة المستمرة من قبل هذه المنظمات لنوع من الثقافة الشعبية التي أخذ الناس يلتفتون إليها ويطالبون بتطبيقها بشكل جماهيري(الحمايدة،2014).

8.2 المنظمات الحقوقية الفلسطينية

بدأ عمل المنظمات الحقوقية في العالم العربي في القرن التاسع عشر وقد تطورت عبر الزمن نتيجة لكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي، وكان السبب الأساسي في نشأتها هي محاولة تعاملها مع مشكلات السكان والفئات المحرومة في المجتمع (شعث،2011).

وكانت هذه المنظمات في فلسطين تمارس ذات الأنشطة في العالم العربي، وذلك لخضوع المنطقة العربية عامة للدولة العثمانية، مما جعل فلسطين تعاني من ذات المشكلات. وجدت عدة مراحل لتطور المنظمات في فلسطين; حيث بدأت هذه المنظمات في العهد العثماني ووضع العثمانيون مجلة الأحكام العدلية والتي تعتمد على الفقه الحنفي واعتمادهم قانون الجمعيات العثماني، جاءت بعد ذلك مرحلة الانتداب البريطاني فبعد انكشاف مخططات بريطانيا لاستعمار فلسطين ومحاولتهم توفير وطن قومي لليهود فيها نشأت جمعيات فلسطينية جديدة حافظت على بعض القوانين العثمانية الموروثة، واعتُمدت قوانين أخرى وضعتها بريطانيا لأجل الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ضد الاستعمار البريطاني والتمييز ضدهم. وقد تنوعت المطالبات الحقوقية في هذه الفترة مثل الدعوة لحرية التعبير والنشر وإيقاف التمييز بين العرب واليهود، وتشكلت في هذه الفترة جمعيات جمعت بين المسلم والمسيحي تحت إطار واحد، أما بعد نكبة 1948 فقد انقسمت فلسطين جغرافياً إلى ثلاث مناطق أساسية وهي المناطق المحتلة عام 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة، وشهدت الضفة الغربية هذه الفترة تراجعاً في العمل الحقوقي وتوافر مؤسساته، بسبب تخوف الأردن من الدور السياسي لهذه المنظمات الحقوقية، وحملت المنظمات في هذه الفترة على كاهلها الكثير من الضغوط التي خلفتها نكبة 1948 خصيصاً المتعلقة بملف اللاجئين والأضرار التي لحقت بالسكان الفلسطينيين، لتأتي بعد ذلك مرحلة عام 1967 وصولاً إلى ما قبل أوسلو عام 1994 حيث كان لاحتلال الضفة الغربية من قبل اسرائيل دوراً في الحاق الضرر الكبير بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فحدث هناك نوع من الحرب الإسرائيلية على المؤسسات الحقوقية من خلال فرض حكم عسكري لا يسمح للفلسطينيين بممارسة أدنى حقوقهم او المطالبة بها (شعث، 2011).

على الرغم من ذلك، وجدت بعض النقابات الفلسطينية والاتحادات التي عملت على المطالبة ببعض حقوقها ونشر الوعي في صفوف الشعب الفلسطيني، لتنتقل المنظمات الحقوقية بعد ذلك إلى فترة السلطة الفلسطينية والتي ورثت نظاماً قانونياً معقداً بسبب كثرة القوانين التي جاءت من خلفيات مختلفة بسبب خضوع فلسطين للعديد من الدول الأجنبية. فبدأت المنظمات الحقوقية في هذه الفترة بالانتشار، وعملت على المطالبة بتنمية شاملة للمجتمع الفلسطيني، وتحقيق الديمقراطية وحرية التعبير (شعث، 2011).

في تاريخ تطور المنظمات الحقوقية في فلسطين مرت بالعديد من القوانين التي شكلت الأطر العامة لعملها، ومن أهمها قانون الجمعيات الخيرية العثماني والذي صدر عام 1908، وكان هو أول القوانين التي شرعت عمل المنظمات الحقوقية الفلسطينية، وبقي سارياً في الضفة الغربية

وقطاع غزة حتى عام 2000، أما القانون الثاني فهو قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية الأردني الذي صدر عام 1966 وطبق في الضفة الغربية منذ عام 1967 وحتى عام 2000، وأخيراً، قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2000 والذي أصبح هو المرجع القانوني والتشريعي لجميع المنظمات الحقوقية الفلسطينية (العالول،2015).

1.8.2 دور المنظمات الحقوقية في المجتمع الفلسطيني

لقد أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لإبراز دور المنظمات الحقوقية، الذي لم يعد دورها مقصوراً على إظهار انتهاكات الاحتلال فقط بل والعمل على تسريع عملية تطور وتقدم المجتمع الفلسطيني، من خلال تعزيز دور الحقوق المدنية، وتشكيل مفهوم المواطنة العادلة إلى جانب أن ممارسة أجهزة السلطة الفلسطينية لدورها الوظيفي تحت مسمى دولة، مما جعل هذه المنظمات الحقوقية تدافع عن قيم العدالة والديمقراطية، وضرورة احترام حقوق الإنسان من خلال الدعوة إلى قيام نظام سياسي شفاف ونزيه، قد مارست هذه المنظمات العديد من الوسائل لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني والتي من أهمها عقد الندوات والمحاضرات وعمل ورش تدريبية إلى جانب إصدارها تقارير ومجلات دورية، وفي الفترة الأخيرة سعت هذه المنظمات ليكون لها حضوراً في عالم الإنترنت من خلال إنشاء المواقع الإلكترونية والصفحات على منصات التواصل الاجتماعي (العالول،2015).

وعلى الرغم من ذلك، فقد واجهت هذه المنظمات العديد من المعيقات التي ساهمت أحياناً في ضعف أداء هذه المنظمات والتي كان من أبرزها ضعف مواردها المادية وانعدام ثقة هذه المنظمات الحقوقية بالمسؤولين عن قطاع العدالة إلى جانب خوف المواطنين من تقديم الشكاوى ضد هؤلاء المسؤولين وعدم توافر ثقافة حقوقية كافية في المجتمع الفلسطيني وانتشار الفساد في بعض مؤسسات السلطة الفلسطينية، كل هذا يضاف له الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وبحق المنظمات الحقوقية ذاتها، والتي زاد منها ضعف المجتمع الدولي وموقفه تجاه الاحتلال (العالول،2015).

9.2 أمثلة على منظمات الحقوق الرقمية الفلسطينية

هنالك العديد من الأمثلة على المنظمات المهتمة بالحقوق الرقمية في فلسطين ومنها مركز حملة وصدى سوشال:

1.9.2 مركز حملة:

يعتبر المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة" مؤسسة أهلية غير ربحية، تكمن أهميتها في مناصرة الحقوق الرقمية الفلسطينية، وتهدف من ذلك للوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. يصدر المركز العديد من الدراسات والأبحاث حول الحقوق الرقمية والأمان الرقمي، إلى جانب أنه يساهم في عمل دورات تدريبية للمؤسسات والأفراد المهتمين بالنشاط الرقمي وأمانة. (حملة،2022)

ويرتكز عمل المركز على ثلاثة مجالات رئيسة بحسب حملة (2022):

أولاً، البحث والرصد: يقوم مركز حملة على إصدار الدراسات والتقارير والأبحاث التي توضح المواضيع المتعلقة بالنشاط الرقمي للنشطاء الفلسطينيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكيفية الحفاظ على أمانهم الرقمي عبر الفضاء الافتراضي، وتعزيز الخصوصية وحرية التعبير.

ثانياً، التدريب: يساهم المركز في عمل ورش تدريبية لأجل بناء قدرات ومهارات النشطاء وأفراد المؤسسات الأهلية في عمل حملات رقمية ناجحة، حول الحفاظ على الحقوق الرقمية، ومناهضة العنف ضد المرأة، وما تتعرض له من انتهاكات. كما تعطي هذه التدريبات للصحفيين الذين هم أساس إنشاء المحتوى الرقمي.

ثالثاً، المناصرة والحملات: يبني المركز العديد من التحالفات سواء أكانت إقليمية أو دولية من أجل بناء سياسة رقمية آمنة، تمنع الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني عند نشره عن القضايا المختصة بالرواية الفلسطينية، وتساهم هذه التحالفات أيضًا في زيادة مناصرة الحقوق الرقمية الفلسطينية عالميًا، فتقوم بعمل حملات رقمية لإبراز حجب المحتوى الفلسطيني والذي يمس بأحد أهم حقوق الأفراد وهو حرية التعبير الرأي، ونقل الأحداث والانتهاكات التي تحدث في فلسطين للعالم بأكمله (حملة،2021).

2.9.2 مركز صدى سوشال

تأسس مركز صدى سوشال في عام 2017، ويهدف إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني الرقمي، وعمل المركز على دعم ومناصرة الحقوق الرقمية للشعب

الفلسطيني، إلى جانب أن المركز يعمل على التواصل مع المواقع التي تمارس الانتهاك ضد المحتوى الفلسطيني، من أجل التبليغ عن الانتهاكات، والوقوف ضدها في حالة تكررت في المستقبل، كذلك يساهم المركز في تقديم الخبرات لتطوير محتوى فلسطيني آمن على الفضاء الرقمي.

تتمثل رؤية المركز في أنّ حجب الصفحات الفلسطينية التي توثق جرائم الاحتلال والذاكرة الفلسطينية، وكذلك الصمت عن صفحات الكاتبين بالعبرية من الإسرائيليين الذين يحرضون ضد الرواية الفلسطينية، وقد بدأ مركز صدى سوشال عمله في مجال الحقوق الرقمية بعد الهجمات من قبل وسائل التواصل الاجتماعي على المحتوى الفلسطيني الرقمي، مما جعله يحاول أن يكون موقع لإسماع الرواية الفلسطينية والوصول إلى إدارة مواقع التواصل الاجتماعي من أجل إيقاف الانتهاك الممنهج للحقوق الفلسطينية الرقمية (صدى سوشال،2022).

وقد عمد المركز بالتعاون مع العديد من الشركاء الحقوقيين على رصد هذه الانتهاكات وتفعيل العمل القانوني من أجل مقاضاة شركات مواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب متابعة شكاوى النشطاء الذين تم إغلاق صفحاتهم أو حذف منشوراتهم بسبب ما ينشرونه حول الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني (صدى سوشال،2022).

وقد تبنى المركز رؤية مستقبلية من خلال ضرورة دفاعه عن الحقوق الرقمية الفلسطينية مؤمناً بأن الاستخدام الأفضل للتكنولوجيا يكون من خلال صناعة فضاء رقمي عادل وآمن وتعزيز قيم الديمقراطية وإبراز مخاطر خطاب الكراهية والإقصاء (صدى سوشال، 2022).

10.2 نظرية الدراسة

1.10.2 نظرية التأطير الإعلامي (Media Framing Theory)

مع ظهور عالم الرقمنة ظهر مفهوم التأطير الشبكي والذي أصبح له انعكاس على طبيعة الاتصال الذي يحدث بين الأشخاص وعلاقاتهم الاتصالية عبر الانترنت وخارجه، هذا الانفتاح الرقمي الجديد أنتج شكلاً جديداً من المعرفة وبموجبه أصبح تعرض الأشخاص للمعلومات المضللة أكبر من ذي قبل، وأدى لظهور نخب وقوى فاعلة جديدة على الساحة ولديها القدرة على التأثير في نظام المعلومات وطرق معالجتها (Entman,2018).

وكان لظهور مواقع التواصل الاجتماعي دوراً في إعادة توزيع المعلومات مما أحدث تغييراً كبيراً في طبيعة نقل المعلومات بين وسائل الإعلام والجمهور العام، وتعتبر هذه المواقع غير حيادية

وذلك طبقاً للخصائص التي تتمتع بها من حيث عدد الأحرف المسموح بالكتابة بها والخوارزميات التي تعمل على الإنتقاء في طبيعة المعلومات المعروضة، مع الانتباه على أهمية الربح بالنسبة لهذه المواقع وأن ما تقدمه من خدمات مجانية تأخذ مقابله بيانات المستخدم التي تعمل على تجميعها وبيعها من جديد. ورغم ذلك أتاحت هذه المواقع للنخب أن تتجاوز الإعلام المؤسسي وتتواصل مع الجمهور بشكل مباشر، وبحكم طبيعة الخوارزميات الانتقائية لهذه المواقع فإنها تركز على السرد الإيديولوجي على حساب الطرح الموضوعي (2018,Entman).

يعتبر ظهور مفهوم التأطير أساساً نظرياً لدراسة التحيز، وبناء رؤية جديدة لتأثير وسائل الإعلام على طبيعة عمل السلطة السياسية، والخيارات التي تتخذها السياسة في الفضاء العام لاحقًا (2010,Entman).

"ظهر مفهوم الأطر لأول مرة مع إيرونغ جوفمان (Erwing Goffman) في عام 1974، فهو أول من تحدث عن فكرة أن الإطار عبارة عن تنظيم لرسائل وسائل الإعلام ووضعها في سياقات تؤكد على معنى معين بالنسبة للأفراد الموجهة لهم. وجاء روبرت إنتمان (Robert Entman) وطبَق النظرية بشكل عملي ودقيق ومنهجي، وحاول تأصيل النظرية في دراساته السابقة العديدة خلال الأعوام (1993/1991/1989) من خلال ربطه بين تحليل الأطر وتحليل المعلومات من أفراد الجمهور" (الخرابشة،2018، ص10).

عرُف الإطار الإعلامي بأنه عملية تفاعلية بين العمليات الاتصالية وذلك لإظهار جوانب معينة في قضية معينة وإبرازها واخفاء باقي القضية للتركيز على ما يناسب ايديولوجية المتصل لتفسير الحدث القائم بما يتناسب مع السياسات التحريرية للمؤسسة الإعلامية (حسونة،2015).

كما عرُف التأطير الإعلامي بتركيزه على جوانب معينة من قبل القائم بالاتصال للتأثير على الجمهور المستهدف وإهمال باقي الجوانب الأخرى من القضية دون اظهار الحقيقة كاملة، ومن خلال التأطير الإعلامي يتم توجيه الجمهور المتابع لما تريد المنظمة أن يفهمه ويحلله ويستنتجه وليس ما يراه هو أي أنها تتدخل بعملية تفكيره ليصبح ايجابياً مع أهدافها (مصطفى،2021).

وقد فرق الباحثون بين مفهوم الإطار والتأطير حيث يرى (Hamill and Lodge) أن التأطير Framing عملية اتصال جماهيرية متعددة الأطراف، بينما الأطر Frames تعنى بإبراز الجوانب من خلال تسليطها الضوء على موضوعات أو شخصيات أحداث معينة وكيفية تأثير ذلك على الجمهور، ويرى انتمان أن الإطار هو إطار عملي لا يحدد بدقة مفهوم التأطير، ولذلك أشار إلى أن تشكيل الأطر الإخبارية يكون من خلال الكلمات الرئيسة Keywords والمجاز Metaphors

والمفاهيم Concepts والرموز Symbols والصور المرئية Images Visual، ومن خلال تكرارها في سردية الاخبار يتم إبراز أفكار معينة واستبعاد أخرى. (حسونة،2015)

وبحسب Entman (2007) تتناول نظرية التأطير مفهوم التحيز عند نقل وسائل الإعلام الأخبار للجمهور ويشمل هذا التحيز ثلاثة أنواع أساسية: 1) تحيز التشويه وهو عندما يكون هناك نوع من تشويه الواقع أو تزييفه من قبل وسائل الإعلام حيث تتبنى وسيلة الإعلام في هذا النوع من التحيز وجهة نظر أحادية لا تقبل سواها. 2) تحيز المحتوى، حيث تعرض فيه وسائل الإعلام وجهتي النظر المختلفتين الا انها تكون أكثر ميلاً لإحداهما عن الأخرى وذلك بسبب الرؤية السياسية التي تتبناها هذه الوسيلة الإعلامية. وآخيراً 3) التحيز في صنع القرار فهو الذي يحدث على مستوى الصحفي الذي يصيغ الخبر حيث يكون لخلفيته السياسية والانتماء الذي يحمله دوراً في طبيعة التحيز والشكل النهائي للخبر المكتوب.

يمكن الاستفادة من فهم هذه الأنواع الثلاثة من التحيز في وعي عملية التأطير وكيفية حدوثها وان التأطير يعمل على ما تزرعه وسائل الإعلام فينا من تصورات للواقع، لا أنها تعكس لنا الواقع كما هو وبالتالي يساعدنا فهمنا لعملية التأطير على نقد الأخبار التي تتناولها وسائل الإعلام وتحديدنا لوسائل الإعلام المتوازنة في أخبارها عن تلك المنحازة، ولتفكيك هذه الانحيازات في الأخبار التي تتناولها وسائل الإعلام علينا القيام بأربع خطوات رئيسة بحسب (Entman (2009:

1. تعريف المشكلة: والذي يقصد به إدراك الباحث أنه هنالك تحيزاً في الخبر المنشور.
2. تحليل الأسباب: ومن خلاله يحاول الباحث فهم الأسباب لهذا التحيز كإدراكه مثلاً للخلفية السياسية لهذه الوسيلة أو الانتماء الحزبي.
3. الحكم الأخلاقي: وهو من خلال تقييم هذا الخبر أخلاقياً والحكم عليه بمعايير الصواب والخطأ.
4. تعزيز العلاج: وفي هذا المستوى يكون الباحث قادراً على علاج التحيز والخطأ الموجود في الخبر وتقديم نقد بناء له.

وتقوم الأطر على إبراز جوانب معينة من الأخبار وإعطائها أهمية خاصة مقابل الاخبار الأخرى وذلك من خلال تشجيع جماهيرها المستهدفة بأن تفكر وتشعر بالطريقة التي تريدها هذه الوسائل الإعلامية، وهنالك نوع من الارتباط بين وسائل الإعلام والنخب السياسية حيث أن هذه النخب المالكة للسلطة تسعى لجعل الناس يفكرون ويتصرفون بالطريقة التي تريدها منهم لذلك تلجأ هذه النخب من خلال نفوذها لاستخدام وسائل الإعلام في نشر الأفكار التي تريد غرسها في عقول الجماهير وجعلهم يفكرون بكيفية معينة ويتصرفون بناء عليها، وتستخدم الحركات الاجتماعية

التأطير الإعلامي من أجل تعبئة الجمهور، من خلال مجموعة من المعلومات والمعتقدات التي تعزز الأنشطة الاجتماعية لهذه الحركات وتوجه الجمهور لتبنيها (2009,Entman).

ورُبطت نظرية التأطير الإعلامي بنظرية الأجندة، من حيث أنّ الأخيرة وضعت في السياق الأمريكي من أجل فهم كيفية وضع الإعلام الأمريكي لأولويات الجمهور وطرق اختياره للمرشحين في السباقات الرئاسية، وبالتالي تُعتمد نظرية ترتيب الأجندة على أنها المرحلة الأولى لنظرية التأطير الإعلامي(2017,Pricen).

إنّ ترتيب الإعلام لأولويات الجماهير يكون من خلال تقديمه لقضايا معينة وتحويلها لرأي عام، يصبح محط اهتمام جمهور معين ومستهدف من قبل هذه الوسائل الإعلامية، وتهدف من خلال هذه الوسائل إلى جعل الجمهور يركز على هذه القضية مقابل تجاهله لقضايا أخرى، وهذا ما يتقاطع مع مفهوم التأطير الإعلامي، من خلال تسليط الضوء على زاوية معينة لقضية مطروحة وتجاهل الأجزاء الأخرى منها، لتوجيه الجمهور نحو هذا الجزء فقط، وإغفاله بالتالي للإطار العام والأشمل للقضية. (2017,Pricen)

لذلك "لا يكتسب المواطنون الكثير من معرفتهم السياسية من التجربة الشخصية، لا بل من وسائل الإعلام والنخب التي تصورها وسائل الإعلام. كوسيلة رئيسية للتواصل الرمزي مع البيئة السياسية، تمارس وسائل الإعلام تأثيرًا كبيرًا على تصورات المواطنين وآرائهم وسلوكهم" (عبد الغني،2020، ص19).

ويعمل التأطير الإعلامي على قياس محتوى الرسائل وإبراز قضايا مهمشة ويقوم بتفسيرها للتأثير على الآراء فتقوم وسائل الاعلام بوصف الرسائل ضمن إطار إعلامي معين من خلال اللغة والصياغة حتى يصبح مهم اجتماعياً (عبد الغني،2020، ص19).

ويعتمد تحليل الأطر على أربعة عناصر اتصالية وهي القائم بالاتصال، المحتوى، المتلقي، الثقافة وتعد الأخيرة هي التي تستمد منها الأطر المستخدمة، وذلك لأنها معالم ثقافية منظمة وثابتة في الواقع الاجتماعي (عبد الغني،2020). وعرفها الدليمي بالآتي (2016، ص209-210):

1. القائم بالاتصال: حين يقدم الصحفي أحكامًا من خلال أطر تحكمها، وهو الذي يمارس الدور في تشكيل الأخبار بحسب قيمه ومعتقداته حول القضية المنشورة.
2. النص: وذلك من خلال الأطر التي تبرز من خلال حضور أو غياب كلمات أساسية، أو تراكيب معينة، أو صورة نمطية.
3. المتلقي: وهو الذي يتلقى النص وتتدخل أفكاره في قبوله للإطار أو رفضه.
4. الثقافة: وهي الأطر التي يتم الاستشهاد بها وتكون مشتركة في خطاب الأفراد أو الجماعات

وبحسب دراسة حسونة (2015) فإن من السمات الإيجابية لنظرية التأطير الإعلامي هي:

1. نظرية الأطر تستطيع أن تفسر دور وسائل الاعلام في وضع أطر مرجعية يستطيع الجمهور من خلالها تفسير وتقويم المحتوى الإعلامي.
2. ويرى كل من Baran وDavis أن من إيجابيات هذه النظرية تركيزها على مكانة الفرد في عملية الاتصال وإمكانية تطبيقها على القضايا الكلية وكذلك الجزئية وأنها تتصف بالمرونة واتساقها مع نتائج علم النفس المعرفي.
3. نظرية الأطر تتميز بتطورها الدائم وقدرتها على اقتحام مجالات وحدود بحثية جديدة. وتساهم هذه النظرية في "قياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، وتقدم هذه النظرية تفسيرًا منتظمًا لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا" (الدليمي،2016، ص202)، كما أن نظرية التأطير تقوم على أنها "انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، واستخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة وتحديد أسبابها وتقديم أبعادها وطرح حلول مقترحة بشأنها" (مصطفى،2021، ص28).

وقد حددت النظرية عدة أطر تستخدمها وسائل الإعلام عند نشر رسائلها بحسب الدليمي (2016، ص204-208):

1. الإطار المحدد بقضية: عندما يتم التركيز على قضية أو حدث يكون واضحًا عند الجمهور لأن وقائعه ملموسة لهذا الجمهور.
2. الإطار العام: عندما يتم تقديم الأحداث في سياق عام مجرد يقدم تفسيرات عامة للوقائع من خلال ربطها بالمعايير الثقافية والسياسية.
3. إطار الاستراتيجية: عندما يكون الإطار مرتكزًا على السياق الاستراتيجي ويؤثر على أمن الدولة وله ارتباط بالأحداث السياسية والعسكرية.
4. إطار الاهتمامات الإنسانية: يركز هذا الإطار على تأثيرات السياق الانسانية والعاطفية العامة للجمهور.
5. إطار النتائج الاقتصادية: عندما تؤطر الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث.
6. إطار المسؤولية: عندما يجيب الإطار عن سؤال (من المسؤول عما حدث؟).

7. إطار الصراع: وهنا يقدم الإطار الأحداث في سياق تنافسي صراعي حاد بين منظمة وأخرى أو دولة وأخرى.
8. إطار المبادئ الأخلاقية: حيث تعرض الوقائع في السياق الأخلاقي والقيمي للمجتمع.

ويأتي استخدام النظرية لأنها تبحث في مضامين الرسائل والمحتوى الذي ينشره مركز حملة ومركز صدى سوشال، وأهم الأطر التي تركز عليها هذه المنظمات لتضع رسائلها للجمهور المستهدف، والتعرف على مدى إبراز هذه المنظمات قضية الحجب الذي تمارسه مواقع ميتا للمحتوى الفلسطيني، والتعرف على الموضوعات والأشكال التي تستخدمها لتنشر رسائلها أو محتواها في صفحاتها على ميتا.

كما تسمح النظرية للباحثة بقياس أهم الأفكار التي تركز عليها هذه المنظمات في منشوراتها حول قضية حجب المحتوى الفلسطيني من خلال تنظيم هذه الرسائل المنشورة ضمن أطر يسهل بعد ذلك دراستها وتحليلها والوصول إلى نتائج علمية قادرة على فهم طبيعة عمل هذه المنظمات ودورها في الكشف عن هذه القضية المهمة للجمهور الفلسطيني، وتعتمد الدراسة على تحليل المضمون في جمع البيانات وكذلك عمل مقابلات مع ذوي الاختصاص والحقوقيين وموظفي العلاقات العامة في مركز حملة ومركز صدى سوشال وذلك لمعرفة أهم الأطر المستخدمة والتي يمكن أن تستفيد منها بعد ذلك منظمات حقوقية أخرى تعمل في مجال حقوق الإنسان عندما تنشر رسائلها حول القضايا المهتمة بها.

الفصل الثالث

منهجية البحث

1.3 منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج المختلط للوصول لنتائج أسئلة البحث، ويعتبر هذا النوع من المنهج العلمي جمعاً بين المنهج الكمي والنوعي، ويتميز هذا المنهج بأنه يتجاوز النقص الموجود في كلا المنهجين السابقين مستفيداً مما فيهما من مميزات، ويستخدم هذا المنهج عند الحاجة لاستخدام أداتين من المنهج الكمي والكيفي إلى جانب أنه يعتمد على الأرقام والإحصاءات في جمع البيانات ولكن في ذات الوقت يسمح للباحث بالمرونة في التفسير (قنديلجي والسامرائي،2009).

وهذا المنهج يسمح للباحثة بأن تتعمق في دراسة النتائج من خلال استخدامها لأكثر من أداة بحثية، حيث أن الدراسة تعتمد على أداة تحليل المضمون الكمي للكشف عن أهم الموضوعات والأطر والمفردات التي ينشرها مركز حملة ومركز صدى سوشال عبر منصاتها على ميتا، ثمّ المقابلة للتعرف على الأسباب التي دفعت الصحفيين في هذه المنظمات لاختيار هذه الأطر عند نشر رسائلهم أو تقاريرهم وكيف تختار هذه المنظمات الجمهور التي تريد إيصال رسائلها إليه (المزاهرة،2014).

2.3 نوع الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، والسبب في اختيار هذا المنهج لأنه يعتبر من أهم الدراسات المعتمدة في البحوث الإعلامية والاتصالية، وهذا النوع من الدراسات يسمح للباحث بأن يدرس الظاهرة دون تدخل منه، بل يدرسها بناء على ما هي عليه في الواقع، إلى جانب أنها تسمح للباحث بتقرير ما يجب أن تكون عليه الأمور وأن يقترح الخطوات أو الأساليب التي تقترح تحسين أداء هذه المنظمات، وتستخدم هذه الدراسات لرصد وتسجيل الظواهر من أجل فهم سيرورة عملها حيث أن الدراسة الوصفية لها موقع مميز في البحث العلمي المتعلق في البحوث الاجتماعية والانسانية وذلك لأنها تتيح إدراك الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع دون أي تدخل في عناصرها الاساسية وهذا النوع من الدراسات يتيح للباحث وصف الظاهرة كمياً أو كيفياً دون أي تدخل (المزاهرة،2014).

ومن أهم مميزات هذا النوع من الدراسات؛ أنه لديه عناية كبيرة بمعايير الدقة عند وصفه للظاهرة إلى جانب ارتباطه بالظاهرة في الوقت الحاضر ومع ذلك فهو لديه أيضاً القدرة على التنبؤ بالتطور

الذي قد يحدث للظاهرة في المستقبل، ومن ناحية أخرى يساعد هذا النوع من الدراسات على التعامل مع الظاهرة المبحوثة ضمن بيئتها الطبيعية، و يزودنا هذا النوع من الدراسات أيضاً بتجاوز وصف الظاهرة إلى مستوى أعمق مثل التحليل والتفسير لعناصر الظاهرة والقدرة على تصنيفها وقياسها أيضاً مما يمكن الباحثين من تعميم نتائجهم حول هذه الظاهرة، وأخيراً الدراسة الوصفية تتسع للكثير من التقنيات والأدوات المستخدمة في البحث العلمي لجمع البيانات من ملاحظة ومقابلة واستبيان أو الجمع فيما بينها في البحث العلمي (ابن جخدل،2019).

وتبحث الدراسة في تحليل منشورات ميتا لهذه المنظمات وأبرز الأطر التي تستخدمها وتصنفها لأجل إبراز الأفكار التي تركز عليها هذه المنظمات عند تواصلها مع الجمهور، وبعد ذلك تدرس أسباب الاختيار لهذه الأطر بالذات من قبل المنظمات الحقوقية الرقمية، وعمدت الدراسة لاستخدام أكثر من أداة في جمع البيانات وهذا ما يتوافق مع الدراسة الوصفية، إلى جانب التعمق في وصف الظاهرة ومحاولة استشرافها في المستقبل لذلك اختارت هذا النوع من الدراسة.

3.3 حدود البحث الزمانية والمكانية

- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لأداة تحليل المضمون من الأول من أيار لعام 2022 لغاية الأول من آذار لعام 2023، فقد اختيرت هذه المدة لما حدث فيها من أحداث ومستجدات على الساحة الفلسطينية مثل أحداث جنين وظهور كتيبة عرين الأسود ومقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة والعمليات التي جرت في مدينة القدس والانتخابات الإسرائيلية وحجب بعض المواقع الاخبارية الفلسطينية مثل القسطل والتي يمكن تسليط الضوء عليها، وما رافقها من تقييد للمحتوى الفلسطيني أو حجبه. أما أداة المقابلة فتم إرسال الأسئلة في شهر كانون الأول.
- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لتحليل المضمون بصفحات مركز حملة ومركز صدى سوشال على منصات فيسبوك، وانستغرام، وتم استبعاد منشورات واتساب لأنها مكررة في انستغرام آو فيسبوك، واستبعاد المنشورات باللغة الإنجليزية لأنها مكررة في فيسبوك وانستغرام ومترجمة من العربية. اختارت الباحثة منصات ميتا لأنها الأكثر استخداماً من قبل الشعب الفلسطيني إلى جانب وجود صفحات لمركز حملة ومركز صدى سوشال على منصات ميتا (آيبوك، 2022). أما أداة المقابلة فكانت إلكترونيا.

4.3 أدوات البحث

للإجابة على أسئلة البحث تم الاعتماد على أداتين هما:

1.4.3 تحليل المضمون: تم تحليل منشورات صفحات ميتا لمركز حملة، ومركز صدى سوشال خلال لفترة 2022-2023، المكتوبة باللغة العربية فقط. وتم استبعاد المنشورات باللغة الإنجليزية لأنها مكررة في فيسبوك وانستغرام ومترجمة من العربية. وتستخدم أداة تحليل المضمون بشكل شائع في الدراسات الإعلامية، ويشكل الخطاب الإعلامي أو مضمونه أحد المصادر المهمة في تكوين الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهور (الدبيسي،2017، ص15) ويستخدم تحليل المضمون لمعرفة مضمون وسائل الإعلام وتحديد الأهمية التي تحظى بها الموضوعات المختلفة من خلال تغطية وسائل الإعلام (الدبيسي،2017، ص24).

لذلك يلجأ الباحثون لتحليل المضمون لأجل وصف المحتوى الإعلامي ومضمونه من حيث الشكل والمحتوى، من خلال وضع تصنيفات ذات خصائص موضوعية تساعدهم للحصول على بيانات كمية من خلالها يستطيعون تحليل سلوك الصحفيين أو الكشف عن الخلفيات الثقافية أو غير الثقافية للرسائل الإعلامية، وتتميز هذه العملية بأنها منهجية وموضوعية وتستند بشكل أساسي على طبيعة جمع البيانات وتبويبها وتحليلها، وقد تطور تحليل المضمون ليصبح مهتماً بتحليل العلاقات بين الفئات والتعمق بخصائص الرسالة اللغوية وأساليب الاتصال فيها والكشف عن دلالاتها ورموزها، كل ذلك بناء على الدلالات الكمية التي تم تجميعها (عبد العزيز،2012).

ويعتبر تحليل المضمون من أدوات البحث العلمي التي تتميز عند جمعها للبيانات بالتصور الدقيق وطبيعة العلاقات المتبادلة بين متغيرات الدراسة، ويتيح تحليل المضمون للباحث تحليل الرسائل الإعلامية واختبار خصائص الرسالة، ويبنى تحليل المضمون على دقة وتنظيم وفهم المحتوى للنصوص المبحوثة، حيث من خلال هذه الأداة يمكن تحديد موضوعات الدراسة والهدف من دراستها والمجتمع المبحوث، وهناك أربع خصائص تتميز بها هذه الاداة وهي: الموضوعية (Objective) والمقصود من هذه الخاصية هو التحديد الدقيق للفئات المستخدمة في تحليل المضمون بمعنى أن لو باحثاً آخر أراد أن يأخذ ذات هذه الفئات فإنه سيصل لنفس النتيجة، لذلك من المهم الابتعاد عن الفئات أو المصطلحات العامة وغير الدقيقة مثل (عادل، ظالم، جميل، قبيح). ومن خصائصه أيضاً أنه منتظم(Systematic): ويقصد بهذه الخاصية أن يكون التحليل قائم على خطة مسبقة الإعداد بدون أي تحيز حيث تكون الفئات المستخدمة غير منحازة لأهداف الباحث. ويعتبر تحليل المضمون أيضاً كمي (Quantitative): في تحليل المضمون يكون للأرقام أهمية

خاصة ويعود ذلك لسهولة تحديد الخطأ والصواب عند استخدام لغة الرياضيات. وآخر خصائصه أنه ظاهر(Manifest): ويكون تحليل المضمون هنا محدداً بالبساطة والمباشرة حيث يعمد لقراءة الرسائل دون محاولة قراءة ما بين السطور فيها (المشهداني،2019).

ويستخدم تحليل المضمون في عدة وظائف بحسب (الدبيسي،2017، ص27)، من أهمها وصف مضمون الاتصال، واختبار الفروض المتعلقة بسمات الرسالة وخصائصها، ورصد اتجاهات التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام، ودراسة خصائص مضمون وسائل الإعلام.

فئات دراسة تحليل المضمون:

بما أن الدراسة تبحث في الأطر الاعلامية التي تتناولها منشورات مركز حملة ومركز صدى سوشال على منصات ميتا فقد اختارت الباحثة هذه الأداة لتمكنها من جمع البيانات بطريقة مسحية، وذلك بحسب التقسيم الآتي:

تناولت الدراسة نوعين من الفئات التي من خلالها ستوضح طبيعة وأهداف منشورات مركز حملة ومركز صدى سوشال وهما بشكل رئيس (الدبيسي،2017):

أولاً: ماذا قيل؟

تشمل الموضوعات التي نشرتها صفحات مركز حملة ومركز صدى سوشال على مواقع ميتا.

ثانياً: كيف قيل؟

تشمل الوسائط المتعددة أي أنواع وأشكال المحتوى والتي تشمل الأنماط والأساليب التي استخدمتها صفحات مركز حملة ومركز صدى سوشال على مواقع ميتا، بالإضافة للمصادر التي ارتكزوا عليها في محتواهم.

أولاً: فئات ماذا قيل:

1: فئات موضوع المعالجة: والمقصود بها عن ماذا تتحدث المادة التي ينشرها مركز حملة ومركز صدى سوشال، وتقسم إلى الفئات الفرعية الآتية:

- المواضيع السياسية: والمقصود بها المواضيع المتعلقة بالقضايا التي تخص انتهاكات الاحتلال ضد الفلسطينيين وعمليات الحجب التي تمارس ضدهم، وطبيعة السياسات التي يمارسها الاحتلال لتعزيز روايته.
- المواضيع الإنسانية والاجتماعية: وتحدد من خلال الأبعاد الانسانية والاجتماعية للقضايا التي يتم حجبها في المحتوى الفلسطيني.

- المواضيع الاقتصادية: ويقصد بها المواضيع التي تتناول الجانب الاقتصادي وتبعاته على الاحتلال من خلال نشر المحتوى الفلسطيني ضد الرواية الإسرائيلية، إلى جانب المواضيع التي تتناول الشأن الاقتصادي الفلسطيني المتعلق بتضييقات الاحتلال.
- المواضيع الثقافية: تتناول المنشورات التي تهتم بالشأن الثقافي والأنشطة الثقافية والتعاون بين المؤسسات الثقافية المختلفة.
- المواضيع القانونية والحقوقية: تتناول موضوع الحقوق الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالحرية الرقمية، وكذلك التحريض الذي يمارسه الاحتلال أو إدارة ميتا ضدّ المحتوى الفلسطيني.
- المواضيع الدينية: مثل التهنئة بالأعياد والمناسبات الدينية، وما تتناوله المنشورات من قضايا دينية أخرى تخص طبيعة التحريض والانتهاكات الممارسة ضد الشعب الفلسطيني رقميًا.
- مواضيع أخرى: هي الموضوعات التي لم تكن متضمنة في المواضيع السابقة.

ثانياً: فئات كيف قيل:

2: فئة اللغة العربية:

- اللغة الفصحى: وهي المنشورات التي كتبت بلغة عربية فصيحة.
- اللغة العامية: المنشورات المكتوبة باللغة العامية والمحكية اليومية.
- اللغة المدمجة: منشورات تدمج بين اللغة الفصحى والعامية في الكتابة.

3: فئات الأنماط: والمقصود أنماط المنشورات التي اعتمدها مركز حملة ومركز صدى سوشال.

- نص: والمقصود به أي منشور كتابي فقط نشره مركز حملة ومركز صدى سوشال خلال الفترة الزمنية المبحوثة على مواقع ميتا.
- الفيديو: وهو ما نشره مركز حملة ومركز صدى سوشال من فيديوهات خلال الفترة الزمنية المبحوثة على مواقع ميتا.
- الصور: وهو ما نشره مركز حملة ومركز صدى سوشال من صور خلال الفترة الزمنية المبحوثة على مواقع ميتا.
- نص مع صورة: وهو المنشور الذي يحتوي على نصاً كتابياً وصورة.
- نص ورابط وصورة: وهو المنشور الذي يحتوي على نصاً كتابياً ورابط وصورة.
- نص وفيديو: وهو المنشور الذي يحتوي على نص كتابي وفيديو.
- نص وفيديو ورابط: وهو المنشور الذي يحتوي على نص كتابي وفيديو ورابط تحويلي.

- انفوجرافيك: هو تمثيل مرئي للبيانات والمعلومات مثل الرسم البياني.
- انفوجرافيك ونص: هو عبارة عن المنشور الذي على شكل نص كتابي مع تمثيل مرئي للبيانات.
- انفوجرافيك ونص ورابط: أي التمثيل المرئي للمعلومات والبيانات بوجود نص يوضحها ورابط تحويلي.
- فيديو جرافيك: تمثيل البيانات والمعلومات على شكل فيديو.
- نص وفيديو جرافيك: عبارة عن تمثيل البيانات بشكل فيديو مع نص كتابي.

4. فئة هدف المنشور:

- هدف اخباري: عبارة عن نشر الأخبار والمعلومات.
- هدف تسويقي: هو كل خبر يقدم من قبل مركز حملة ومركز صدى سوشال عبر صفحاتهم على مواقع ميتا بهدف الدعاية والاعلان.
- هدف تفاعلي: وهو ما يعرض من منشورات بهدف إثارة النقاش والحوار.
- هدف استنكاري: هي المنشورات التي تدعو لتعديل سياسات ميتا وتستنكر طرق تعاملها مع المحتوى الفلسطيني.
- هدف توعوي: منشورات تعمل على نشر الوعي لدى الجمهور.
- هدف ارشادي: هي المنشورات التي ترشد وتوجه الجماهير عند تعاملها مع منصات التواصل الاجتماعي في حالة نشرهم القضايا التي تخص فلسطين أو الاحتلال.
- غير ذلك: هي المنشورات التي لا تنطوي تحت الأهداف السابقة.

5- فئة المصادر الإعلامية:

- موظفو المنظمة: وهي المعلومات التي تنشر من خلال تقصي موظفي مركز حملة ومركز صدى سوشال.
- صحف أو مواقع إخبارية محلية: وهي المنشورات التي تعتمد على صحف ومواقع محلية عند نشرها للأخبار.
- صحف أو مواقع إخبارية عربية: عندما تستند منشورات مركز حملة ومركز صدى سوشال على الأخبار الواردة في صحف أو مواقع عربية.
- صحف أو مواقع أخبار أجنبية: عندما ينشر مركز حملة ومركز صدى سوشال معلومات أو أخبار اعتمادًا على وسائل إعلام غربية وأجنبية.

- وكالات أنباء عربية: عندما تبنى المنشورات على مصادر معتمدة على وكالات أنباء رسمية فلسطينية أو عربية.
- وكالات أنباء عالمية: يأخذ كل من مركز حملة ومركز صدى سوشال المعلومات والأخبار من وكالات أنباء عالمية مثل رويترز.
- غير محدد أو مجهل: عندما يكون الخبر مبني بناء على معلومات غير محددة الهوية أو الجهة، مثل تحدثت جهة مختصة، أو قال مسؤول لم يكشف عن اسمه.
- إعلان شركة ميتا ذاتها: يكون الخبر مبني على أخبار نشرتها ميتا بشكل مباشر.
- أخرى: عندما يكون الخبر أو المنشور مأخوذ عن طريق غير المذكور.

6- فئات القوى الفاعلة:

- شخصيات فلسطينية: ويقصد بها الشخصيات ذات الحيثية الاعتبارية من النخب السياسية والثقافية والإعلامية الفلسطينية.
- شخصيات عربية: وتتمثل بالشخصيات ذات النفوذ السياسي او الظهور الاعلامي أو التأثير الثقافي أو من مشاهير الفن والرياضة على مستوى العالم العربي.
- شخصيات غربية: عبارة عن شخصيات ذات الشهرة والتأثير أكانت سياسية أو ثقافية أو اعلامية أو من مشاهير الفن والرياضة.
- محللون سياسيون: وهم عبارة عن الكتاب والأشخاص الذين يعملون على تحليل ونقد الأخبار وتفكيكها من الناحية السياسية وقد يكونوا فلسطينيين أو عرباً أو غربيين.
- صحفيون واعلاميون: وهم الأشخاص العاملين في مهنة الصحافة والإعلام أكانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة.
- نشطاء رقميون: وهو كل شخص نشط على مواقع التواصل الاجتماعي ويشارك من خلال وضع الاعجابات والتصويت والمشاركة والنشر.
- مؤثرون عبر المنصات الرقمية: أصحاب التأثير ومن يمتلكون متابعين كثر على صفحاتهم الرقمية ويكون لديهم القدرة على إيصال آرائهم لشريحة واسعة من مستخدمي العالم الرقمي وخصيصاً مواقع التواصل الاجتماعي.
- خبراء محتوى رقمي محلي أو دولي: وهم أصحاب الاختصاص من أكاديميين وذوي الخبرة في العلاقة مع نشر المحتوى الرقمي وطبيعة عمل الخوارزميات.
- حقوقيون: وهم أصحاب النشاط الحقوقي من المنادين بتطبيق القانون وتحقيق العدالة وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

- اخرى: أي شخصيات لا تخضع للفئات السابقة.

7- اتجاه المعالجة:

- مؤيد: المنشورات التي تحوي معلومات تدعم وتؤيد القضايا المطروحة ضمن هذه المنشورات.
- محايد: ليس لديه رأي واضح أو محدد تجاه القضايا المعروضة من خلال المحتوى الفلسطيني.
- معارض: منشور يحتوي على مواقف معارضة أو غير داعمة للقضية المعروضة عبر هذا المنشور.

8- فئة قيم المعالجة:

- إيجابي: ينظر للمحتوى نظرة إيجابية وداعمة.
- سلبي: ينظر للمحتوى نظرة سلبية ويعارضه.
- محايد: لا يمتلك قيمة سلبية أو ايجابية.
- مختلط: من يكون لديه رؤية ذات موقف إيجابي وسلبي لذات المنشور، أي لديه قبول ورفض للأفكار الموجودة في المنشور والمحتوى.

9- الاستمالات الاقناعية:

- عاطفية: وهي الاستمالات التي تستخدم اللغة العاطفية والمشحونة بالمشاعر من أجل اقناع الاخرين.
- عقلانية: هي الاستمالات التي تستخدم الحجج العقلية والدلائل المنطقية والعلمية من أجل إقناع الجمهور مثل استخدام البيانات والاحصائيات.
- مختلطة: هي الاستمالات التي تستخدم اللغة العاطفية والعقلانية لإقناع واستمالة الجمهور.
- بدون استمالات: هي من لا تستخدم أي نوع من الاستمالات السابقة.

10- الإطار الإعلامي

- إطار محدد بقضية: هو الإطار الذي يتناول نتائج قضية محددة مثل استخدام مركز حملة ومركز صدى سوشال اطاراً خاصاً بالانتهاكات الرقمية ضد المحتوى الفلسطيني، أي تفصيلي أكثر من غيره.
- إطار عام: هو الإطار الذي يشمل السياق العام مثل تناول القضية الفلسطينية في العالم الرقمي، وتكون أكثر مهنية.

- الاستراتيجية: هو الذي يشمل استراتيجيات والإجراءات التي يتخذها مركزي حملة وصدى سوشال في توضيح الانتهاكات ضد المحتوى الفلسطيني.
- الاهتمامات الإنسانية: هو الإطار الذي يهتم بإبراز الجوانب الانسانية مثل تركيزه على القصص ذات الخلفية العاطفية.
- النتائج الاقتصادية: هو الإطار الذي يبرز المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني جراء سياسات الحجب والانتهاك للمحتوى الفلسطيني، وكذلك تداعيات هذه السياسة على اقتصاد الاحتلال.
- المسؤولية: وهو ما يتناول على من يقع عاتق المسؤولية في عملية حجب المحتوى مثل سوء استخدام المحتوى أو إدارة ميتا أو ضغوطات خارجية، وقد يكون من خلال سؤال يوجه للجمهور.
- الصراع: وهو الذي يتناول طبيعة الصراع القائم بين الرواية الفلسطينية والرواية الإسرائيلية عبر مواقع ميتا وعدم الثقة بأخبار الطرف الآخر.
- المبادئ الأخلاقية: إطار يبرز القيم الاخلاقية التي يتبناها كل طرف في تسويق أفكاره ومحتواه، ويوجه الخطاب من خلال المعتقدات والمبادئ.

2.4.3 أداة المقابلات: حيث تمت أربع مقابلات مع جميع المختصين بالنشر الرقمي وموظفي العلاقات العامة، في مركز حملة جاءت على لسان مدير المركز جلال أبو خاطر والمنسقة الإعلامية زينة أبو ستة، ومركز صدى سوشال جاءت على لسان مدير المركز إياد الرفاعي والمنسقة الإعلامية نداء بسومي.

وتعرَف المقابلة أنها محادثة في حدود غرض البحث تستهدف جمع الحقائق، للاستفادة من هذه الحقائق في توجيه البحث (المشهداني،2019،ص156)، تعتبر المقابلة من الادوات الاكثر اهمية في الحصول على المعلومات لدى الباحثين في العلوم الإنسانية، فرغم أن الباحث يمكنه الحصول على المعلومات من طرق أخرى إلا أن المقابلة تزوده بتفاصيل لا يمكن لأداة أخرى أن تزوده بها، والمقابلة لا تتم بشكل عفوي بل لا بد أن تكون علمية من حيث المنهج والأداء، بدءاً بالإعداد والتخطيط وصولاً للتنفيذ والتقويم، ومن خصائص المقابلة: أنها تسمح للمبحوث بالتفاعل مع الاسئلة والإجابة عنها بحرية أكبر إلى جانب أن أسلوبها المنظم يعتمد على مجموعة من الخطوات والإجراءات العلمية والذي يجعل الحوار يصب في تحقيق الأهداف البحثية وأخيراً المقابلة ليست حواراً عادياً بين طرفين بل لها هدف يتمثل بالتعمق في الظاهرة المبحوثة (المشهداني،2019).

تساهم المقابلة في جعل المبحوثين يناقشون تفسيراتهم للعالم الذي يعيشون فيه والتعبير عن نظرتهم الخاصة للمواقف التي يمرون بها، لذلك تعتبر المقابلة جزءاً من الحياة وليست مجرد هدف لجمع بيانات عن الحياة، ومن أهم مميزات المقابلة: أن الباحث من خلالها يمكنه فهم التعبيرات النفسية والانفعالية للمبحوث عند تقديمه للمعلومات، إلى جانب أن المقابلة تمكن الباحث من بناء علاقة ثقة مع المبحوث مما يعطيه امكانية للحصول على معلومات أكثر، وهذه الأداة تعطي الباحث القدرة على فحص مدى مصداقية الإجابات التي يقدمها المبحوث بتوجيه أسئلة سابرة عند شكه في اجاباته، وأخيراً المقابلة تتيح للباحث التحكم في زمن اللقاء وعلى استقصاء جميع الأسئلة المطلوبة وإمكانية العودة مرة أخرى للقاء المبحوث إذا احتاج لذلك الباحث (نوفل وأبو عواد، ٢٠١٠).

لنجاح المقابلة فإن الباحثة ستلتزم بعدد من المعايير التي حددها نوفل وأبو عواد (2010):

1. تحديد أهدافها من المقابلة والتي تتمثل في هذه الدراسة بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بآليات حجب وتقييد المحتوى الفلسطيني على منصات ميتا من وجهة نظر مركز حملة ومركز صدى سوشال.
2. تحديد الأفراد الذين سيتم مقابلهم: وفي هذه الدراسة سيكونون الصحفيين وموظفي العلاقات العامة في مركزي حملة وصدى سوشال إلى جانب عدد من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في الحقوق الرقمية.
3. تحديد لأسئلة المقابلة والتي تتسم بالوضوح والموضوعية والترتيب.
4. تحديد مكان المقابلة وزمنها: وسيكون ذلك بحسب الوقت المسموح به من قبل الأفراد المبحوثين والمكان الذي يفضلونه.
5. عمل المقابلة وتقديم الأسئلة للمبحوثين.

5.3 مجتمع البحث

بناء على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة قامت الباحثة ب شامل لجميع المنشورات التي تناولت موضوع انتهاكات المحتوى الرقمي الفلسطيني لمركز حملة ومركز صدى سوشال من خلال صفحاتهم على منصات ميتا خلال الفترة الزمنية ما بين الأول من شهر أيار لعام 2022 ولغاية الأول من شهر آذار لعام 2023، وقامت باستخدام أداة تحليل المضمون بتحليل جميع هذه المنشورات، والبالغ عددها (1576). عند تحليل المنشورات استبعدت ٨ منشورات كانت عبارة عن بث لايف لساعات. لان اللايف يدخل فيه العديد من الموضوعات ويصعب تحديدها وتحليلها.

بينما حددت أداة المقابلة لجميع المختصين بالنشر الرقمي وموظفي العلاقات العامة في مركز حملة من خلال مدير المناصرة جلال أبو خاطر والمنسقة الإعلامية زينة أبو ستة، ومركز صدى سوشال من خلال مدير المركز إياد الرفاعي والمنسقة الإعلامية نداء بسومي، وذلك للتعرف على أهم الأسباب التي تعمل على تقييد المحتوى الفلسطيني، وطريقة اختيارهم للأطر الإعلامية وطبيعة الجمهور المستهدف وأهم المضامين التي يركزون عليها.

وجاء الاهتمام بالعلاقات العامة خصيصاً لأنها تؤدي عدة وظائف منها النشر وتقديم النصح والمشورة للجمهور المتابع، وذلك لاتخاذ سلوك أو العدول عنه تجاه حدث معين والقيام بالإجراء المناسب حسب رؤية المؤسسة، والعلاقات العامة تؤدي دوراً إعلامياً في الاتصال والتواصل بين المؤسسة وجمهورها (أبو زينة ولما 2021).

6.3 وحدة التحليل

تتمثل وحدة التحليل في دراسة تحليل المضمون بموضوع المنشور ككل، لمركز حملة وصدى سوشال عبر صفحات انستغرام وفيسبوك، والذي تقوم على تحليل كافة العبارات والأفكار والوسائط التي استخدمها الناشر لبيان موضوع معين. وتعتبر هذه الوحدة من ابسط وحد التحليل التي تبرز الأفكار التي يريد مرسل المنشور إيصالها للجمهور المتابع له عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

7.3 إجراءات الصدق والثبات

الصدق

يقصد بالصدق "صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه، أو بمعنى آخر صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيما توصل إليه الباحث من نتائج بحيث يمكن الانتقال منها إلى التعميم"(المشهداني، 2019، ص.167).

ومن أنواع الصدق ما يسمى بصدق المحتوى أو المضمون، وبحسب المشهداني (2019،ص.168): "هذا الأسلوب يعتمد على مدى تمثيل بنود الاختبار تمثيلاً جيداً للمجال المراد قياسه. ولذلك فإن الحصول على صدق الاختبار من هذا الأسلوب يتوقف على تحديد المجال المراد قياسه تحديداً جيداً ثم بناء مجموعة من الاسئلة التي تغطي هذا المجال يعقب ذلك اختبار عينة ممثلة من هذه المجموعة"

إلى جانب صدق المحكمين، "حيث يتم الحصول على صدق المحكمين عن طريق عرض الاختبار على مجموعة من المحكمين المختصين بالمجال وذلك للتأكد من سلامة صياغة البنود من ناحية ومدى مناسبتها للمجال المراد قياسه من ناحية أخرى" (المشهداني، 2019، ص.168).

ولتحقيق ذلك في الدراسة تم عرض استمارة تحليل المضمون وأسئلة المقابلات على خمسة محكمين من الأكاديميين أصحاب الخبرة في الصحافة والإعلام، لتحكيمها وتضمينها لأسئلة الدراسة، وتم أخذ ملاحظاتهم وتعديل الاستمارة وأسئلة المقابلات، قم بالرجوع لملحق رقم (1).

الثبات

"إن كلمة الثبات قد تعني الاستقرار، بمعنى انه لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت درجته شيئاً من الاستقرار، كما أن الثبات قد يعني الموضوعية، بمعنى أن الفرد يحصل على نفس الدرجة مهما اختلف الباحث الذي يطبق الاختبار أو الذي يصححه، في هذه الحالة يكون الاختبار الثابت اختباراً يقدر الفرد تقديراً لا يختلف في حسابه اثنان" (المشهداني، 2019، ص.168).

قامت الباحثة بتحليل (10 %) من منشورات الدراسة تم اختيارها عشوائيا، من قبلها وقبل محلل آخر بعد آن تدربوا سوياً على التحليل لمدة أسبوع، وتم إيجاد معامل الثبات (هولستي):

- معامل الثبات= نقاط الاتفاق/ (نقاط الاختلاف+ نقاط الاتفاق) *١٠٠٪
- معامل الثبات=7.19/(7.19+1.08)*100%=86.9%

جدول رقم (1.3): نسبة التوافق في فئات الدراسة

فئة الدراسة	نسبة التوافق
اللغة	1.0
الموضوع	0.87
أنواع وأشكال	1.0
المصادر الإعلامية	0.86
القوى الفاعلة	0.9
الاتجاهات	0.86
الاستمالات الإقناعية	0.85
نوع الأطر الإعلامية	0.85

وتوضح نتائج الجدول رقم (1.3) أن هناك توافقا تاما بين الباحث والمحلل في الفئات التالية: اللغة، الأنواع والأشكال.

الفصل الرابع
نتائج الدراسة

في هذا الفصل سيتم عرض نتائج أسئلة الدراسة، بما فيها تحليل المضمون لمنشورات ميتا للمنظمتين الحقوقيتين، ونتائج المقابلات مع القائمين بالنشر على منصات ميتا لمركز حملة وصدى سوشال.

1.4 عرض نتائج تحليل المضمون

قامت الباحثة بعمل مسح شامل ل (1576) منشوراً نشرته منظمتا حملة، وصدى سوشال عبر صفحاتها على فسبوك وانستغرام، والتي تتحدث فيها عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني، وهي موزعة حسب المنظمة والمنصة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1.4): توزيع المنشورات حسب المنظمة والمنصة

التصنيف		المنصة		التكرار (النسبة)
		فيسبوك	انستغرام	
المنظمة	مركز حملة	453	449	902 (57.2%)
	صدى سوشال	347	327	674 (42.8%)
التكرار (النسبة)		800 (50.8%)	776 (49.2%)	1576 (100%)

يبين الجدول رقم (1.4) أن إجمالي عدد المنشورات هو 1576 منشورًا، منها 902 (57.2%) منشورًا من قبل مركز حملة، و674 (42.8%)منشورًا من قبل صدى سوشال. كما تبين البيانات، أن مركز حملة هو المنظمة الأكثر نشراً للمنشورات.

أما بخصوص اللغة التي يعتمدها مركز حملة، وصدى سوشال عند نشرهم منشورات عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام) تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني، وجدت الدراسة أن جميع منشورات مركز حملة وعددها 902 منشوراً (100%) تمت كتابتها باللغة الفصحى، ومعظم منشورات صدى سوشال 662 (98.2%) أيضاً باللغة الفصحى، بينما نُشر منشوران باللغة الإنجليزية، ومنشوران بالعامية، و8 منشورات دمجت بين العامية والفصحى.

للإجابة عن **السؤال الأول** والمتضمن بالبحث في الموضوعات التي ينشر عنها مركز حملة، وصدى سوشال عبر ميتا التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2.4): التكرارات والنسب الموضوعات التي ينشر عنها مركز حملة، وصدى سوشال

التصنيف			المنصة		التكرار	%
			فيسبوك	انستغرام		
المنظمة	مركز حملة	اجتماعية	95	95	190	21.1
		ثقافية	71	69	140	15.5
		اقتصادية	14	14	28	3.1
		سياسية	76	75	151	16.8
		قانونية وحقوقية	174	172	346	38.4
		غير ذلك	23	24	46	5.1
		التكرار	**453**	**449**	**902**	**100**
	صدى سوشال	اجتماعية	57	54	111	16.5
		ثقافية	59	50	109	16.2
		دينية	6	6	12	1.8
		اقتصادية	13	13	26	3.9
		سياسية	67	61	128	18.9
		قانونية وحقوقية	143	141	284	42.1
		غير ذلك	2	2	4	0.6
		التكرار	**347**	**327**	**674**	**100**
التكرار الكلي			**800**	**776**	**1576**	

يبين الجدول أعلاه أنه بالنسبة لمركز الحملة، كانت الموضوعات الأكثر شيوعًا هي الموضوعات القانونية والحقوقية (346، 38.4%) ثم الموضوعات الاجتماعية (190 ،21.1%). أما بخصوص منشورات صدى سوشال، كانت الموضوعات الأكثر شيوعًا هي الموضوعات القانونية والحقوقية (284 ،42.1%)، ثم السياسية (128 ،18.9%).

للإجابة عن **السؤال الثاني** المتمثل بـ **"ما أهداف المنشورات التي ينشرها مركز حملة، وصدى سوشال حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام)؟"** كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3.4): تكرارات ونسب أهداف المنشورات التي ينشرها مركز حملة، وصدى سوشال

التصنيف			المنصة		التكرار	%
			فيسبوك	انستغرام		
المنظمة	مركز حملة	إخباري	100	98	198	21.9
		إرشادي	42	42	84	9.4
		توعوي	166	166	332	36.8
		تسويقي	74	73	147	16.3
		تفاعلي	47	46	93	10.3
		استنكاري	21	21	42	4.6
		غير ذلك	3	3	6	0.7
		التكرار	**453**	**449**	**902**	**100**
	صدى سوشال	إخباري	158	148	306	45.4
		إرشادي	30	30	60	8.9
		توعوي	69	66	135	20.1
		تسويقي	36	32	68	10.1
		تفاعلي	24	22	46	6.8
		استنكاري	24	23	47	6.9
		غير ذلك	6	6	12	1.8
		التكرار	**347**	**327**	**674**	**100**
التكرار الكلي			**800**	**776**	**1576**	

أشارت البيانات الواردة في الجدول السابق أن أبرز أهداف المنشورات التي ينشرها مركز حملة عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام) التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني هي الأهداف التوعوية (332، 38.8%) تليها الإخبارية (198، 21.9%) تليها التسويقية (147، 16.3%). بينما يتضح أن أبرز أهداف المنشورات التي ينشرها مركز صدى سوشال عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام) هي الأهداف الإخبارية (306، 45.4%) تليها الأهداف التوعوية (135، 20.1%) ثم التسويقية (68، 10.1%).

للإجابة عن **السؤال الثالث** المتمثل بـ " ما أنواع/ أشكال المحتوى الرقمي لصفحات مركز حملة، وصدى سوشال عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام) التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني؟" تم الإجابة على السؤال كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4.4): تكرارات ونسب أنواع/ أشكال المحتوى الرقمي لصفحات مركز حملة، وصدى سوشال عبر ميتا

التصنيف			المنصة		التكرار	%
			فيسبوك	انستغرام		
المنظمة	مركز حملة	صورة ونص	11	11	22	2.4
		انفوجرافيك ونص	46	46	92	10.2
		انفوجرافيك ونص ورابط	49	47	96	10.7
		صورة ونص ورابط	236	314	550	60.9
		نص ورابط	80	0	80	8.9
		فيديو ونص	31	31	62	6.9
		التكرار	**453**	**449**	**902**	**100**
	صدى سوشال	صورة فقط	3	2	5	0.7
		نص فقط	4	3	7	1.0
		صورة ونص	212	208	420	62.3
		انفوجرافيك ونص	61	61	122	18.2
		انفوجرافيك ونص ورابط	13	13	26	3.9
		صورة ونص ورابط	34	33	67	9.9
		نص ورابط	1	0	1	0.1
		فيديو ونص	19	7	26	3.9
		التكرار	**347**	**327**	**674**	**100**
التكرار الكلي			**800**	**776**	**1576**	

أشارت البيانات الواردة في الجدول السابق أن أبرز أنواع وأشكال المحتوى الرقمي لصفحات مركز حملة عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام) التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني هي على شكل صورة ونص ورابط (550، 60.9%)، وأقلها على شكل صورة ونص (22، 2.4%). بينما اتضح أن أبرز أنواع وأشكال المحتوى الرقمي لصفحات مركز صدى سوشال هي التي على شكل صورة ونص (420، 62.3%) تليها التي على شكل انفوجرافيك ونص (122، 18.2%)، وأقلها تلك التي على شكل نص فقط وصورة فقط.

للإجابة عن **السؤال الرابع** الذي يبحث بالمصادر الإعلامية للمعلومات التي يعتمدها مركز حملة، وصدى سوشال لإبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام)، وجدت

الدراسة أن موظفي المنظمة هم أعلى المصادر التي يعتمدها مركز حملة (779، 86.3%)، ومركز وصدى سوشال (379، 56.2%) عند النشر عبر كلتا المنصتين.

جدول رقم (5.4): تكرارات ونسب المصادر الإعلامية للمعلومات التي يعتمدها مركز حملة، وصدى سوشال

التصنيف			المنصة		التكرار	%
			فيسبوك	انستغرام		
المنظمة	مركز حملة	إعلان شركة ميتا ذاتها	3	3	6	0.7
		صحف أو مواقع إخبارية محلية	21	21	42	4.7
		صحف ومواقع إخبارية أجنبية	8	8	16	1.8
		وكالات أنباء عالمية	19	18	37	4.1
		وكالات أنباء عربية	11	11	22	2.4
		موظفو المنظمة	391	388	779	86.3
		التكرار	**453**	**449**	**902**	**100**
	صدى سوشال	إعلان شركة ميتا ذاتها	10	9	19	2.8
		صحف أو مواقع إخبارية محلية	57	55	112	16.6
		صحف ومواقع إخبارية عربية	21	17	38	5.7
		صحف أو مواقع أخبار أجنبية	44	44	88	13.1
		وكالات أنباء عالمية	12	11	23	3.4
		وكالات أنباء عربية	7	4	11	1.6
		موظفو المنظمة	194	185	379	56.2
		أخرى	2	2	4	0.6
		التكرار	**347**	**327**	**674**	**100**
التكرار الكلي			**800**	**776**	**1576**	

للإجابة عن **السؤال الخامس** الذي يبحث بالقوى الفاعلة التي اعتمد عليها مركز حملة، وصدى سوشال عند نشره منشورات حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام)، تشير البيانات بالجدول أدناه أن الحقوقيون هم من أكثر القوى الفاعلة التي ركز عليها مركز حملة (329، 36.5%)، بينما استخدم صدى سوشال نشطاء رقميون (174، 25.8%) والصحفيون والاعلاميون (158، 23.5%).

جدول رقم (6.4): تكرارات ونسب القوى الفاعلة التي اعتمد عليها مركز حملة، وصدى سوشال بمنشورات حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني

التصنيف			المنصة		التكرار	%
			فيسبوك	انستغرام		
المنظمة	مركز حملة	صحفيون وإعلاميون	54	53	107	11.9
		نشطاء رقميون	65	64	129	14.3
		مؤثرون عبر منصات التواصل والمنصات الرقمية	8	8	16	1.8
		شخصيات فلسطينية	7	6	13	1.4
		خبراء محتوى رقمي محلي أو دولي	100	100	200	22.2
		محللون سياسيون	22	22	44	4.9
		حقوقيون	165	164	329	36.5
		شخصيات غربية	7	7	14	1.5
		شخصيات عالمية	1	1	2	0.2
		أخرى	24	24	48	5.3
		التكرار	**453**	**449**	**902**	**100**
	صدى سوشال	صحفيون وإعلاميون	83	75	158	23.5
		نشطاء رقميون	88	86	174	25.8
		مؤثرون عبر منصات التواصل والمنصات الرقمية	16	14	30	4.5
		شخصيات فلسطينية	26	26	52	7.7
		خبراء محتوى رقمي محلي أو دولي	36	33	69	10.2
		محللون سياسيون	6	6	12	1.8
		حقوقيون	24	22	46	6.8
		شخصيات عربية	6	6	12	1.8
		شخصيات غربية	24	25	49	7.2
		أخرى	38	34	72	10.7
		التكرار	**347**	**327**	**674**	**100**
التكرار الكلي			**800**	**776**	**1576**	

أما بخصوص النتائج المتعلقة **بالسؤال السادس** حول الاتجاهات التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال عند نشرها حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام). أشارت البيانات الواردة في الجدول أدناه أن الاستجابات كانت غالبيتها مؤيدة للاتجاهات التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة (553، 61.3%)، وصدى سوشال (565،83.8%) عند نشرها حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام).

جدول رقم (7.4): تكرارات ونسب الاتجاهات التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال

المنظمة		المنصة		التكرار	%
		فيسبوك	انستغرام		
مركز حملة	معارض	149	148	297	32.9
	محايد	26	26	52	5.8
	مؤيد	278	275	553	61.3
	التكرار	**453**	**449**	**902**	**100**
صدى سوشال	معارض	1	1	2	0.3
	محايد	56	51	107	15.9
	مؤيد	290	275	565	83.8
	التكرار	**347**	**327**	**674**	**100**
	التكرار الكلي	**800**	**776**	**1576**	

وللإجابة عن **السؤال السابع** حول الاستمالات الإقناعية التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال عند نشرهم لسياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام)، وجدت الدراسة أن أبرز الاستمالات الإقناعية التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة هي الاستمالات العقلانية (384،42.6%) تليها العاطفية (257، 28.5%) تليها المختلطة (203، 22.5%) وأقلها تلك التي كانت بدون استمالات (58،6.4%). بينما كانت أبرز الاستمالات الإقناعية التي حملتها مضامين المنشورات لمركز صدى سوشال هي الاستمالات المختلطة (279، 41%.) تليها العاطفية (193، 28.6%) تليها العقلانية (133،19.7%) وأقلها تلك التي كانت بدون استمالات (69، 10.3%)، كما هو موضح بالجدول أدناه.

جدول رقم (8.4): تكرارات ونسب الاستمالات الإقناعية التي حملتها مضامين المنشورات لمركز حملة، وصدى سوشال

التصنيف			المنصة		التكرار	%
			فيسبوك	انستغرام		
المنظمة	مركز حملة	عاطفية	129	128	257	28.5
		عقلانية	192	192	384	42.6
		مختلطة	103	100	203	22.5
		بدون	29	29	58	6.4
		التكرار	**453**	**449**	**902**	**100**
	صدى سوشال	عاطفية	99	94	193	28.6
		عقلانية	67	66	133	19.7
		مختلطة	144	135	279	41.4
		بدون	37	32	69	10.3
		التكرار	**347**	**327**	**674**	**100**
التكرار الكلي			**800**	**776**	**1576**	

أما بخصوص **السؤال الثامن** الذي يبحث في الأطر الإعلامية لدى مركز حملة، وصدى سوشال التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني، بينت نتائج الجدول أدناه أن أبرز الأطر الإعلامية لدى مركز حملة كانت الإطار المحدد بقضية حجب المحتوى الفلسطيني الرقمي (260،28.8%) في المرتبة الأولى، يليه إطار الاستراتيجية (150،16.6%) يليه إطار الاهتمامات الإنسانية (128،14.2%) إلى جانب أطر الاستراتيجية وكانت أقلها أطر المسؤولية (16،1.8%). بينما أبرز الأطر الإعلامية في صدى سوشال هو محدد بقضية (156،23.1%)، ثم الإطار العام (141،20.9%)، وأقلها أيضا إطار الصراع (19،2.8%).

جدول رقم (9.4): تكرارات ونسب الأطر الإعلامية لدى مركز حملة، وصدى سوشال التي تتحدث عن إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني

التصنيف			المنصة		التكرار	%
			فيسبوك	انستغرام		
المنظمة	مركز حملة	الأطر	محدد بقضية	130	130	260	28.8
			الاهتمامات الإنسانية	64	64	128	14.2
			النتائج الاقتصادية	22	22	44	4.9
			المسؤولية	8	8	16	1.8
			المبادئ الأخلاقية	51	52	103	11.4
			الاستراتيجية	74	76	150	16.6
			الصراع	60	61	121	13.4
			إطار عام	40	40	80	8.9
		التكرار		**449**	**453**	**902**	**100**
	صدى سوشال	الأطر	محدد بقضية	75	81	156	23.1
			الاهتمامات الإنسانية	53	55	108	16.1
			النتائج الاقتصادية	26	26	52	7.7
			المسؤولية	18	20	38	5.6
			المبادئ الأخلاقية	26	27	53	7.9
			الاستراتيجية	52	55	107	15.9
			الصراع	9	10	19	2.8
			إطار عام	68	73	141	20.9
		التكرار		**327**	**347**	**674**	**100**
التكرار الكلي				**776**	**800**	**1576**	

2.4 عرض نتائج المقابلات

للإجابة عن **السؤال الأول** بخصوص الأسباب التي تجعل ميتا تحجب المحتوى الفلسطيني من وجهة نظر مركز حملة وصدى سوشال. جاءت إجابات مركز حملة من خلال مدير المركز جلال أبو خاطر متمثلة في أن الأسباب التي تقف وراء حجب المحتوى الفلسطيني بأن ذلك عائداً إلى السياسات الداخلية لشركة ميتا وارتباطها بجهات حكومية خارجية، حيث أن الإفراط في التدقيق على المحتوى العربي يؤدي إلى حجب غير مبرر لهذا المحتوى، إلى جانب امتلاك اسرائيل نفوذ واضح في شركة ميتا، ويرى أن نسبة امتثال هذه الشركة للقرارات الاسرائيلية في حجب المحتوى الفلسطيني تصل ما إلى نسبته 90% وهو ما يزيد من التقييد والمراقبة الممارس على المحتوى الفلسطيني، ومن نتائج هذا التقييد انخفاض سقف حرية التعبير لدى الصوت الفلسطيني على هذه المنصات.

بينما أضافت زينة أبو ستة (منسقة الاعلام في حملة) أن مثل هذه الإجراءات من تضييق المحتوى وحجبه تختص بالمحتوى العربي في حين أن المحتوى المكتوب باللغة العبرية غير خاضع لمثل هذه الرقابة، متفقة مع جلال أبو خاطر أن امتثال ميتا لطلبات اسرائيل يشكل السبب الرئيس في حجب المحتوى الفلسطيني.

في حين أن مركز صدى سوشال اتفق على أن وجود نفوذ إسرائيلي في شركات ميتا يعتبر سبباً رئيساً في حجب المحتوى، فبحسب نداء بسومي (المنسقة الاعلامية لمركز صدى سوشال) أن وجود عدد من موظفي حكومة الاحتلال في مناصب عليا لدى شركة ميتا جعلهم قادرين في المساهمة بصياغة سياسات هذه الشركة تجاه المحتوى الفلسطيني، وقد أضافت أن اعتبار شركة ميتا شركة أمريكية يجعلها معتمدة على قوائم الإرهاب من منظور الحكومة الامريكية والتي تصنف الكثير من الفصائل والشخصيات الفلسطينية على أنها منظمات وشخصيات خطيرة، وبالتالي وضعها ضمن خوارزميات الحظر.

أما بخصوص **السؤال الثاني** حول الكلمات التي تحجبها منصات ميتا في المحتوى الفلسطيني وكيف يتعامل مركز حملة وصدى سوشال مع حجبها، يعتبر جلال أبو خاطر أن حجب الكلمات من قبل شركة ميتا يحدث بشكل اوتوماتيكي خصيصاً الكلمات المدونة باللغة العربية، حيث لم يرصد المركز مثل هذا الحجب لذات الكلمات إذا كانت مكتوبة باللغة الانجليزية أو العبرية، أما بالنسبة للتعامل مع هذا الحجب فقد أوضحت زينة أبو ستة أنه يتم رصد وتوثيق هذه الانتهاكات من خلال المركز الفلسطيني لانتهاك الحقوق الرقمية (حر) والعمل على التواصل مع شركة ميتا والتبليغ عن هذه الانتهاكات.

اتفق مركز صدى سوشال ممثلاً بنداء بسومي على استخدام شركة ميتا لخوارزميات تعمل بشكل أوتوماتيكي لأجل حظر الكلمات والصور والفيديوهات التي تصنف لديهم على أنها خطرة من خلال استخدامهم الذكاء الاصطناعي لرصد هذه الكلمات، موضحة صعوبة تحديد كلمات بعينها يمكن أن تؤدي لحجب المحتوى، وهي ترى أن السبب في هذه الصعوبة يعود إلى التغذية الدورية لهذه الخوارزميات بكلمات جديدة بشكل مستمر، ومع ذلك هناك كلمات استخدامها يؤدي لحجب المحتوى بشكل مباشر مثل: أبو عبيدة، كتائب القسام، الجهاد الإسلامي، كتائب شهداء الأقصى، زكريا زبيدي.

وللإجابة عن **السؤال الثالث** حول تأثير سياسات حجب المحتوى على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية من حيث تأطير القضية الفلسطينية محليا وعالميا، أكد جلال أبو خاطر أن ذلك يؤثر على الفلسطينيين محلياً بسبب المعايير المزدوجة الممارسة ضدهم من قبل شركة ميتا، أعاق حرية التعبير لديهم وحقهم في الوصول للمعلومات، في حين أنه على الصعيد العالمي كانت هذه السياسات سبباً في إيجاد حالة من عدم التوازن لدى شعوب العالم حول حقيقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ فحجب الرواية الفلسطينية من خلال إزالة المحتوى الفلسطيني الداعم للقضية والابقاء على الرواية الاسرائيلية وعدم التعرض لها بالحجب أو التقييد ساهم في انخفاض الوعي العالمي تجاه الحقوق الفلسطينية وواقع القضية، وقد جاءت اجابة زينة أبو ستة متوافقة ومؤيدة لما طرحه جلال أبو خاطر.

أما من وجهة نظر نداء بسومي فإن التأثير الاكبر من سياسات ميتا المنحازة للرواية الإسرائيلية تكمن في حذف الفاعل وهو الاحتلال الاسرائيلي، مما يجعل السردية الفلسطينية لا تستطيع توضيح الطرف المجرم أو القاتل، وهذا يقلل قدرة الفلسطيني على حشد رأي عالمي مناهض للاحتلال، وهي تتفق مع ممثلي مركز حملة على أن هذه السياسات لعبت دوراً في الحد من الرواية الفلسطينية وانتشارها على مستوى عالمي.

وللإجابة عن **السؤال الرابع**، حول كيفية تجنب الجمهور الفلسطيني حجب المحتوى الرقمي الذي ينشره لدى منصة ميتا، أجاب جلال أبو خاطر أن سياسات ميتا أعاقت الفلسطينيين عن نشر آرائهم وأفكارهم خصيصاً المتعلقة بالجانب السياسي بسبب خوفهم من حجب محتواهم، وهذا أضعف قدرتهم على التفاعل والتواصل حول قضيتهم، مما جعل الكثير من الفلسطينيين يلجؤون إلى الكلمات المشفرة ومحاولة اختيار مفاهيم بديلة لتجنب عملية الحجب. وتوضح زينة أبو ستة أن هذا النوع من الاستخدام يكون بتبديل أحرف أو رموز وأحياناً وضع مساحات بين الأحرف، مما يجعلهم يتفادون عملية الحجب.

في حين مركز صدى سوشال يرى أن الفلسطينيين كان لديهم ذكاء في التحايل على هذه الخوارزميات، باستخدامهم اللغة المجازية، كتعبير عن استشهاد ابراهيم النابلسي بجملة ارتقاء طائر الفينيق، أو انتقالهم بالتعبير عن أفكارهم إلى منصات بديلة مثل التلجرام.

بالنسبة **للسؤال الخامس** الذي يبحث بالقوانين التي يستند إليها مركز حملة وصدى سوشال لوقف الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني، اتفق كل من مركز حملة ومركز صدى سوشال بأنهم يلجؤون للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخصيصاً القانون الدولي مادة (19) الذي ينص على حرية الإنسان في التعبير عن آرائه والوصول إلى المعلومات في توضيح ممارسات ميتا التي تنتهك حرية الإنسان الفلسطيني عبر منصاتها.

ولمعرفة الإجابة عن **السؤال السادس** الذي يبحث بالأسباب التي تدفع مركز حملة وصدى سوشال لاختيار الأطر عند نشر رسائلها عبر ميتا، وجدت الدراسة أن لدى مركز حملة ممثلة بمديرها جلال أبو خاطر، أن منشوراتهم تعتمد على رفع الوعي تجاه الجمهور العربي وإلمامه بالحقوق الرقمية الواجب احترامها من قبل منصات ميتا وفي سبيل ذلك يعمل مركز حملة على رصد هذه الانتهاكات ومتابعتها بشكل دائم، أما اجابة زينة أبو ستة فكانت تبريراً لأسباب استخدام مركز حملة لمنصات ميتا والتي تتمحور حول شعبية هذه المنصات في الوسط الفلسطيني، أما بالنسبة لمركز صدى سوشال فلم تكن هناك إجابة على هذا السؤال.

وأخيراً، للإجابة حول **السؤال السابع** المتمثل بالحلول المقترحة لمواجهة الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني، ذكر جلال أبو خاطر عدة استراتيجيات يعتمد عليها مركز حملة للحد من حجب المحتوى الفلسطيني، أولها: أن المركز يحرص على الشفافية عند تقدمه بطلبات قانونية ضد انتهاكات ميتا للمحتوى الفلسطيني، من خلال دراسة الطلبات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية والاتحاد الأوروبي والوكالات القانونية التابعة للسلطة الفلسطينية، حرصاً من المركز على قانونية الطلبات وعدم الطعن بها من قبل شركة ميتا، ثانياً: مطالبة المركز شركة ميتا بأن تكون ذات شفافية في إخضاعها المحتوى الفلسطيني لسياسات الحجب ووجود بديل عن الخوارزميات المتحيزة ضدها، من خلال مقارنتها بما ينشر باللغة الإنجليزية والعبرية، ثالثها: التزام ميتا بالشفافية عند تصنيفها المنظمات الخطرة وتوضيح الأسس والمعايير التي تتبعها بوضع بعض الأفراد والمنظمات تحت لائحة الإرهاب والتطرف دون تحيز للطرف الإسرائيلي أو الفلسطيني في ذلك، رابعاً: مطالبة ميتا بتقديم الأسباب الموضحة لإزالة أو حجب المحتوى الفلسطيني، وسماحهم بعملية الاستئناف للمتضررين من الحجب، خامساً: ملاحظة خطاب الكراهية

المتزايد ضد الفلسطينيين باللغة العبرية وعدم وضع القيود عليه أو حجبه حيث يطالب مركز حملة شركة ميتا بمحاربة خطاب الكراهية بجميع اللغات ودون تحيز.

أما مدير مركز صدى سوشال إياد الرفاعي فقد أجاب أن المركز يعمل على رصد الانتهاكات ومتابعتها ثم بعد ذلك يتواصلون مع شركة ميتا من خلال مكاتب المحاماة المتخصصة بالحقوق الرقمية وخصيصاً مكتب محاماة في بريطانيا للتبليغ ضد هذه الانتهاكات والمطالبة بإعادة النظر فيها، من جانب أخر يحرص المركز على تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تساهم في نشر الوعي بين الجمهور الفلسطيني حول حقوقهم الرقمية وطبيعة الانتهاكات الممارسة ضدهم وكيفية تجاوزها.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل تحليلاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال إجراء تحليل المضمون والمقابلات:

1.5 مناقشة نتائج تحليل المضمون

سيتم مناقشة نتائج المتغيرات الرئيسية في أسئلة الدراسة الخاصة بتحليل المضمون، وهي كالاتي:

أ. الموضوعات

بيَنت النتائج أن أبرز الموضوعات التي تناولها مركز حملة عبر منصات ميتا كانت القانونية والحقوقية جاء بعدها الاجتماعية ثم الثقافية والسياسية، في حين كان أقلها الموضوعات الاقتصادية. في حين كان مركز صدى سوشال مهتماً بإبراز الموضوعات القانونية والحقوقية جاء بعدها السياسية تلتها الموضوعات الإنسانية والاجتماعية إلى جانب الثقافية، في حين كانت الموضوعات الدينية الأقل نشراً، وكان اهتمام مركز حملة منصباً على الجانب القانوني والحقوقي وهو ما يتفق مع دراسة (Abu-Ayyash، 2015) التي أوصت بالتركيز على الجانب السياسي وعدم الإفراط بتناول الجانب الحقوقي فقط، أما بالنسبة لمركز صدى سوشال فقط اتفقت أيضاً في إعطاء الأولوية للموضوعات القانونية والحقوقية مع اهتمامها بالموضوعات السياسية، وهذا جعل التركيز الحقوقي في موضوع حجب المحتوى الفلسطيني وكأن القضية هي فقط قضية انتهاك للحقوق الرقمية تمارس ضد الشعب الفلسطيني وقضيته، في حين أن ربط هذه الانتهاكات الحقوقية في إطارها السياسي يجعل القضية لها أبعاد أوسع وأكثر ارتباطاً بالممارسات الواقعية للاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وقضاياه.

ويؤكد على أهمية الجانب القانوني وأولويته في النشر لدى مركز حملة ما بينه (جلال أبو خاطر، مقابلة شخصية، 9/يناير/2024) أن حجم التقييد والمراقبة الممارس على المحتوى الفلسطيني كان من نتائجه انخفاض سقف حرية التعبير لدى الصوت الفلسطيني على هذه المنصات، أما بالنسبة لمركز صدى سوشال فقد أوضح أيضاً (إياد الرفاعي، مقابلة شخصية،3/يناير/2024) تركيزه على نشر الوعي الحقوقي حول الانتهاكات التي تحدث والعمل على عقد المؤتمرات التي تزيد من المناصرة الحقوقية، وبالتالي هناك توافق ما بين تحليل المضمون الذي أبزر أن القضايا الحقوقية والقانونية هي الأكثر نشراً لدى المركزين وبين ما قاله أبو خاطر والرفاعي في مقابلاتهم.

وتفسر الدراسة أن هذه النتائج يمكن أن تعكس دور المنظمتين ورسالتهما، واهتمامات الجمهور المستهدف لكل من مركز حملة وصدى سوشال. على سبيل المثال، قد يكون جمهور المنظمتين يهتم بالموضوعات القانونية والحقوقية كون هذه المنظمات تدافع عن المحتوى الفلسطيني الرقمي، وتهتم بسياسات حجب المحتوى. ولم يكن طبيعة المحتوى والموضوعات بين منصة انستغرام وفيسبوك مختلفة كثيراً كون معظم المنشورات التي تنشرها كلا المنظمتين يحملان تقريباً نفس المضمون.

ب. أهداف المنشورات

لاحظت الباحثة من خلال النتائج أن أبرز أهداف المنشورات لدى مركز حملة عبر منصات ميتا كانت أهداف توعوية تلتها الأهداف الإخبارية ثم التسويقية، أما بالنسبة لمركز صدى سوشال فقد جاءت الأهداف الإخبارية بالمركز الأول تتبعها التوعوية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (أبوحسن،2021) والتي أكدت أيضاً على أن منشورات مركز حملة تهتم بنشر الوعي ثم الجانب الإخباري.

والواضح أن كلا المركزين لديهم اهتمام بنشر الوعي تجاه الحقوق الرقمية، ونشر الأخبار المتعلقة بطبيعة الانتهاكات الممارسة ضد المحتوى الفلسطيني، وهذا يدل على أن هذه المراكز رسالتها ذات طابع توعوي أكثر منه طابعاً إجرائياً، وهذا بدوره يجعل إنشاء مجتمعات مناصرة ومهتمة بالحقوق الرقمية داعماً لأهداف وتوجهات المركزين.

يؤكد (جلال أبو خاطر، مقابلة شخصية، 9/يناير/2024) أن منشوراتهم في مركز حملة تعتمد على رفع الوعي وزيادة الإلمام بالحقوق الرقمية، وهذا يعزز النتيجة التي توصلت إليها الدراسة حول أن أكثر الأهداف المنشورة لدى المركز هي التوعوية.

كما يُفسر هذا التفاوت بسبب عوامل مختلفة، مثل سياسة التحرير أو استراتيجية المنظمتين حول سياسات حجب المحتوى الفلسطيني عبر ميتا (فيسبوك وانستغرام)، أو لربما يعود ذلك لاهتمامات المحررين أو حراس البوابة الذين يقومون بنشر المحتوى الرقمي.

ج. أنواع/ أشكال المحتوى

أبرزت النتائج أن أكثر الأشكال استخداماً لدى مركز حملة كانت على شكل صورة ونص ورابط، في حين كان أقلها صورة ونص. أما بالنسبة لمركز صدى سوشال فكان الاستخدام الأكثر للصورة والنص في حين اهتمت أيضاً في النشر على شكل انفوجرافيك ونص.

في حين أن ضعف استخدام الفيديوهات والوسائط المرئية شكل نوعاً من ضعف إيصال رسالتهم وعدم التنوع الكافي في أشكال المحتوى وبحسب دراسة (Manor & Crilley، 2018) يعتبر

استخدام الوسائط المرئية في تناول موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي له دور ايجابي في زيادة انتشار هذا الموضوع على نطاق أوسع وأكثر تأثيراً، ومن الواضح أن مركز حملة لم يستفد من توصيات (أبو حسن،2021) التي دعت إلى زيادة استخدام الفيديوهات والانفوجرافيك عند نشر المحتوى.

وتتفق الباحثة مع دراسة (الشريف،2017) التي دعا فيها إلى ضرورة استخدام أكثر من شكل من أشكال المحتوى والوسائط عند تغطية المواقع الإخبارية للقضايا السياسية وغيرها. كما تفسر أن مركز حملة يركز على نشر المعلومات ورفع الوعي حول قضية حجب المحتوى الفلسطيني. لهذا السبب، يستخدم المركز أشكالًا من المحتوى الرقمي تتضمن نصًا مع صورة ورابط لمواقع أخرى ليساعد في نقل معلومات والأفكار بشكل أوسع وأقرب إلى الجماهير حول القضية. بينما يركز صدى سوشال الهدف الاخباري الذي يقدم للجمهور محتوى رقمي اخباري من خلال كتابة خبر نصي وإضافة صورة له.

د. المصادر الإعلامية للمعلومات

بحسب النتائج اتضح أن مركز حملة ومركز صدى سوشال كانت مصادرهم الإعلامية تعتمد على موظفي المنظمة، إلا أن مركز صدى سوشال كان لديه مصادر إعلامية أخرى من صحف أو مواقع إخبارية عربية، إلى أنه بحسب دراسة (الخرابشة،2021) يعتبر امتلاك المواقع الرقمية لكوادر إعلامية له دور كبير في زيادة توعية الجمهور العربي، ولذلك من المهم أن يكون هنالك تشبيك مع وسائل إعلام مختلفة وعدم التقيد بما يكتبه الموظفون فقط.

ه. القوى الفاعلة

أشارت البيانات أن أبرز القوى الفاعلة لدى مركز حملة كان الحقوقيون جاء بعدهم خبراء المحتوى الرقمي والنشطاء الرقميون، في حين كانت الشخصيات العالمية هي اقلها. أما بالنسبة لمركز صدى سوشال فإن أهم القوى الفاعلة هم النشطاء الرقميون يتلوهم الإعلاميون والصحفيون أما الأقل فكانت الشخصيات العربية.

لاحظت الباحثة أن هناك اعتماداً من قبل المركزين على خبراء المحتوى الرقمي فقد كانوا ثاني أهم فئة في مركز حملة في حين كانوا الثالثة لدى مركز صدى سوشال، وهذا ينم عن ضرورة توافر خبراء محتوى محترفين لقدرتهم على تقديم منشورات تساعد على نشر الوعي لكيفية الكتابة على منصات التواصل دون التعرض للانتهاكات المعتادة.

وهذا يتفق مع دراسة (Supriyanto & Pratiwi, 2022) التي أوصت بأهمية بناء مجتمع على وسائل التواصل الاجتماعي يمتلك الاستراتيجيات والمهارات القادرة على تجاوز خوارزميات

الحذف والحجب، ويعتبر خبراء المحتوى الرقمي هم أكثر الفئات القادرة على مساعدة الجمهور في تجاوز سياسات الحجب والحذف.

ويدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول أن الحقوقيون هم الأكثر القوى الفاعلة لدى مركز حملة ما ذكره (جلال أبو خاطر، مقابلة شخصية، 9/يناير/2024) من حرص المركز على تقديم طلبات قانونية ضد انتهاكات ميتا للمحتوى الفلسطيني واعتباره أن هذه أهم استراتيجياتهم لإيقاف انتهاك ميتا للمحتوى الفلسطيني، في حين أن (إياد الرفاعي، مقابلة شخصية،3/يناير/2024) لدى مركز صدى سوشال يعتمدون أكثر على رصد الانتهاكات وتنظيم الندوات والمؤتمرات لنشر الوعي حول الحقوق الرقمية وكيفية تجاوز الانتهاكات وهذا يتوافق أن أبرز القوى الفاعلة لديهم هم النشطاء الرقميون.

و. الاتجاهات

أوضحت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين طبيعة الاتجاهات المنشورة من قبل مركز حملة ومركز صدى سوشال والمنصة المنشور عليها، حيث أوضحت النتائج أن النشر من حيث المنصة كان متقارباً، في حين بينت النتائج أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية للاتجاهات مقارنة بالمنظمة تعزى لصالح مركز صدى سوشال، ففي حين كان لدى مركز حملة نسبة مرتفعة من المعارضة لم يكن هنالك لدى مركز صدى سوشال اتجاهات معارضة.

ز. الاستمالات الإقناعية

أوضحت النتائج أن الاستمالات العقلانية كانت هي الأبرز لدى كل من مركز حملة ومركز صدى سوشال، في حين أن مركز حملة استخدم الاستمالات العاطفية بدرجة ثانية، فإن مركز صدى سوشال استخدم المختلطة بدرجة ثانية.

ويوضح هذا اعتماد المركزين على لغة الأرقام والإحصاءات والاستدلالات المنطقية عند النشر، مما يوضح اهتمام هذه المراكز بإقناع الجمهور على المدى البعيد، وليس فقط استمالتهم عاطفياً لوقت قصير، وهذا يتوافق مع هدفهم حول نشر الوعي وامتلاك المهارات للتعامل مع خوارزميات منصات ميتا، وهذا يدعِم ما ذهبت إليه دراسة (أبو حسن،2021) حول تركيز منشورات مركز حملة على الدراسات الأكاديمية عند النشر.

ومما يدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول استخدام مركز حملة للإستمالات العقلية أكثر من العاطفية ما قاله (جلال أبو خاطر، مقابلة شخصية، 9/يناير/2024) من أن منشوراتهم تعتمد على رفع الوعي في الحقوق الرقمية وترصد الانتهاكات الممارسة ضد المحتوى الفلسطيني، ومن طبيعة هذه المنشورات أن ترتكز على الإحصاءات والأرقام للوصول إلى زيادة الوعي، أما

بالنسبة لمركز صدى سوشال وما قاله (إياد الرفاعي، مقابلة شخصية،3/يناير/2024) من أن اهتمامهم منصب أيضاً على رصد الانتهاكات ونشر الوعي حول الحقوق الرقمية وطرق تجاوز الانتهاكات يمكن أن يوضح السبب حول استخدام الاستمالات العقلانية أكثر لديهم.

ح. الأطر الإعلامية

بينت النتائج أن مركز حملة استخدم الأطر المحددة بقضية كأكثر أنواع الأطر الإعلامية في حين أن إطار المسؤولية كان أقلها. أما بالنسبة لمركز صدى سوشال كان كمركز حملة من حيث استخدامه الاطر المحددة بقضية بشكل رئيس، في حين كان أطر الصراع هو الأقل.

ويدل هذا على أن كلا المركزين لديهم اهتمام كبير بموضوع انتهاكات المحتوى الرقمي الفلسطيني، ومحاولة إبراز ونشر الوعي حول هذه الانتهاكات، وهو ما يوضح الحجم الكبير لقضايا الانتهاك الممارسة ضد المحتوى الفلسطيني وهذا يتفق مع دراسة (شومان،2022) وكذلك دراسة (عبد ربه،2021) والتي أبرزت كثرة الانتهاكات والتقييدات بحق الفلسطينيين على موقع فيسبوك.

والإطار المحدد بقضية كان هو الأكثر استخداماً لدى مركز حملة بناء على ما قاله (جلال أبو خاطر، مقابلة شخصية، 9 يناير2024) لمركز حملة أنهم يتعمدون رفع الوعي تجاه الجمهور العربي وزيادة إلمامه بحقوقه الرقمية والذي يصب بشكل مباشر في الإطار المتعلق بحجب المحتوى الفلسطيني وانتهاكات ميتا، في حين أن مركز صدى سوشال لم يقدم للباحثة جواباً عن سؤال الأسباب التي تدفع لاختيار أطر معينة عند اختياره نشر رسائله.

2.5 مناقشة نتائج المقابلات

وجدت الدراسة أن أسباب حجب ميتا للمحتوى الفلسطيني تتمثل بالآتي: وجود نفوذ إسرائيلي في شركة ميتا، والتزام ميتا بالقوانين وأنظمة الحكومة الإسرائيلية، والإفراط في التدقيق على المحتوى العربي. واتفق مركز حملة وصدى سوشال أن ميتا تصنف العديد من الفصائل والشخصيات الفلسطينية على أنها منظمات وشخصيات إرهابية .كما أن الإفراط في التدقيق على المحتوى العربي يؤدي إلى حجب غير مبرر لهذا المحتوى، خاصة إذا كان يتناول قضايا سياسية أو اجتماعية حساسة.

أما بخصوص الكلمات التي تحجبها ميتا في المحتوى الفلسطيني فهي أسماء الفصائل الفلسطينية، مثل حماس والجهاد الإسلامي، وأسماء الشهداء الفلسطينيين، وأسماء المدن والبلدات الفلسطينية

التي تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتفسر الدراسة ذلك أن ميتا تستخدم خوارزميات تعمل على رصد الكلمات والصور والفيديوهات التي تحتوي على هذا المحتوى الفلسطيني. والآن في عصر الذكاء الاصطناعي أصبح ذلك سهلا، ولكن يلجأ المستخدمون الفلسطينيون والمدافعون عن القضية الفلسطينية لعدة طرق، كاستخدام اللغة المجازية وهي بوضع فراغات وهاشتاغ "#" بين حروف الكلمات التي من الممكن أن يتم حجبها من قبل منصات ميتا، والانتقال إلى منصات أخرى لا تحجب المحتوى الفلسطيني مثل تيليجرام، وهذا ما لمسته هذه المنصة من زيادة أعداد مستخدميه بعد بدء الحرب على غزة "طوفان الأقصى".

وتؤدي سياسات حجب المحتوى التي تتبعها ميتا إلى تقييد حرية التعبير لدى الفلسطينيين، والحد من وصولهم إلى المعلومات، وتشويه الرواية الفلسطينية في العالم. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الوعي العالمي تجاه الحقوق الفلسطينية وواقع القضية، وبالأخص خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية.

بالرغم من وجود القوانين الدولية التي تشرع حرية الرأي، مثل القانون الدولي، وتحديداً المادة 19 التي تتناول حرية التعبير، إلا أن ميتا تنتهك حرية التعبير. فيجب على هذه المراكز والمنظمات الحقوقية الرقمية مطالبة ميتا بالشفافية، وإعطاء الفلسطينيين والمناصرين للقضية حقهم بالتعبير، وتوعية الداعمين للقضية باستخدام الطرق التي تساعد على نشر المحتوى الفلسطيني دون حذفه.

الخاتمة

تركز المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية على الجوانب الحقوقية والقانونية لسياسة حجب المحتوى الفلسطيني، وذلك من خلال تسليط الضوء على انتهاك هذه السياسة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الوصول إلى المعلومات. وتلجأ إلى استخدام الصور والأرقام والإحصائيات لتعزيز رسالتها، وذلك من أجل إبراز حجم الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني. ومن جانب اخر تتعاون المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية مع النشطاء والخبراء الرقميين الفلسطينيين، وذلك من أجل الوصول إلى جمهور أوسع وتعزيز التأثير الإعلامي لرسائلها.

ويستنتج أن معرفة كيفية تأطير المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية للقضايا المتعلقة بانتهاك المحتوى الرقمي الفلسطيني أمر مهم للغاية، خاصة بعد ازدياد سياسة المنع والحجب لدى ميتا للمحتوى الفلسطيني .وذلك لأن هذه المنظمات تلعب دورًا مهمًا في نشر الوعي حول هذه الانتهاكات، ومحاولة إيقافها. وخلصت أن أهم أهداف هذه المنظمات هو نشر الوعي الذي يساهم في توضيح طبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني. بالإضافة لذلك، ركزت المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية على استخدام الأرقام والإحصائيات من أجل إعطاء جمهورها حقائق بالأرقام لاستمالة الجمهور عقلانياً وبناء مجتمعات مناصرة قادرة على نشر الوعي لأمد بعيد.

التوصيات

بناءً على ما سبق، توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

1. إعطاء محاضرات توعوية للقائمين على إعداد ونشر المنشورات في منظمات الحقوق الرقمية حول أهمية نظرية التأطير الإعلامي، حتى تكون منشوراتهم أكثر تنظيماً وإبرازاً لموضوعات معينة، ومبينة على أسس علمية.
2. زيادة النشر لمنظمات الحقوق الرقمية الفلسطينية عبر منصة انستغرام لما تحويه من وسائط متنوعة مثل الريلز والفيديوهات والقصص المصورة والوسائط المرئية التي تجذب الجمهور بشكل أكبر.
3. اعتماد منظمات الحقوق الرقمية على المصادر الإعلامية المحلية والعالمية أكثر في رسائلهم لزيادة المصداقية فيما ينشروه.

4. وضع طرق اتصالية أكثر سلاسة وسهولة بين منظمات الحقوق الرقمية والجمهور، وذلك لأن الباحثة وجدت صعوبة في التواصل.
5. توجيه الاهتمام الإعلامي للتركيز على أطر الصراع والاهتمامات الإنسانية أكثر، لما لها دور في إبراز الصراع السياسي الفلسطيني-الإسرائيلي وعدم اقتصاره على المجال الحقوقي.
6. تنويع منظمات الحقوق الرقمية ووسائل الاعلام الفلسطينية في المضامين واستخدام أساليب أكثر ابتكاراً مثل السرد القصصي خصيصاً عند تناول القصص الإنسانية، حيث وجد تكراراً رويتيناً في الكثير من المنشورات لدى المركزين.
7. ضرورة استمرار عمل المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية في نشر الوعي حول انتهاكات ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني، ومحاولة إيقافها بشتى الطرق، واستخدام الطرق التشفيرية من خلال الفراغات والهاشتاغ.
8. ضرورة التعاون بين المنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية والدولية من أجل تحقيق أهدافها المشتركة، وتوصيل صوتهم لشركة ميتا لمنع حجب المحتوى الفلسطيني.
9. ضرورة دعم المنظمات الحقوقية الرقمية من قبل المؤسسات والأفراد المهتمين بالقضايا الحقوقية الفلسطينية.
10. عمل دراسة أكاديمية حول معرفة مدى تفاعل الجمهور مع منشورات مركز حملة ومركز صدى سوشال، الذي قد يساعد في معرفة دور الجمهور في التصدي ضد الحملات التي تهاجم المحتوى الفلسطيني.
11. عمل دراسة أكاديمية حول معرفة تأطير منظمات دولية لموضوع حجب المحتوى الرقمي الفلسطيني خلال الحرب الأخيرة على غزة "طوفان الأقصى". وتصنيف محتوى المنشورات وفق أربعة عناصر وهي عناصر الإطار وفقاً Entman (1993)، وهي :1- موضوع المشكلة أو القضية التي يناقشها المحتوى،2- المسبب ومن يقف وراء المشكلة او القضية، 3- الموقف الأخلاقي من القضية أو المشكلة،4- التوصيات والاقتراحات لمعالجة المشكلة أو القضية.
12. عمل دراسة أكاديمية باستخدام نظرية الفقاعة المعرفية لمعرفة دور منشورات الفيسبوك حول حجب المحتوى الفلسطيني للمنظمات الدولية مثل حملة وصدى سوشال في التأثير على اتجاهات ومعتقدات وسلوكيات المستخدمين حول قضية حجب المحتوى الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو حسن، حلا هاشم. (2021). *دور العلاقات العامة للمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة" في تشكيل خطاب توعوي في قضايا الحقوق الرقمية*. رسالة ماجستير. كليات الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

أبو زينة, لما. (2021). *توظيف العلاقات العامة الحكومية للفيسبوك في إدارة السمعة: وزارة الصحة الفلسطينية أنموذجاً* (Doctoral dissertation, جامعة النجاح الوطنية).

تلاحمة، ثائر محمد. (2012). *حراسة البوابة الإعلامية والتفاعلية في المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الانترنت*. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

جخدل، سيد الحاج.(2019). *ثلاثة مناهج لبحث علمي رائد*. عمان. الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.

جلعود، وليد غسان سعيد. (2013). *دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي*. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حسن،معمر إبراهيم . (2014). *دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: المنظمة العربية لحقوق الإنسان نموذجًا*. رسالة ماجستير. كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

حسني، نضال محسن. (2020). *الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في ظل الفضاء الالكتروني (2007-2018)*. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

حسونة، نسرين. (2015). *نظريات الإعلام والاتصال*. الرياض. المملكة العربية السعودية :شبكة الالوكة.

الحمايدة، محمد. (2014). *صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية*. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الخرابشة, محمد زيدان. (2018). *الاطار الاعلامي للدعاية الاسرائيلية على الفيسبوك دراسة تحليلية لصفحة المتحدث الرسمي باسم" الجيش الاسرائيلي"* **(**Doctoral dissertation, جامعة الشرق الاوسط).

خضيري، عصام. (2021). كل ما تود معرفته عن تقنيات .metaverse. تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٢ من خلال الرابط: https://2u.pw/qPME72

الدبيسي، عبد الكريم علي. (2017). *دراسات إعلامية في تحليل المضمون*. عمان. الأردن: دار المسيرة.

الرواي، جابر إبراهيم. (1999). *حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية*. عمان. الأردن: دار وائل للنشر.

سعيد، محمد السيد.(1997). *جذور الاضطراب في المنظمة العربية لحقوق الإنسان*. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. القاهرة. مصر.

سلطان، محمد صاحب. (2015). *العلاقات العامة ووسائل الإتصال*. عمان - الأردن: دار المسيرة.

السيد خليل، حمزة. (2020). *تقنيات التأطير الإعلامي وبناء المعنى*. القاهرة. مصر: دار للنشر والتوزيع.

السيد، خالد. (2020). *اعرف حقوقك الرقمية* . المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ. رام الله. فلسطين.

الشريف، اسراء صالح. (2017). *معالجة المواقع الفلسطينية الإلكترونية الاخبارية لحصار غزة دراسة تحليلية مقارنة*. رسالة ماجستير. كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

شعث، خضر خليل. (2011). *منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، دراسة تحليلية: قطاع غزة نموذجاً*. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

شومان، مريم هزيم. (2022). *الاحتلال الرقمي: دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني*. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، ابو ديس، فلسطين.

صالحة، نادر و مطر،مأمون. (2019). *دراسة تحديات الحقوق الرقمية في فلسطين*. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية مدى. رام الله، فلسطين.

العالول، أسامة فتحي.(2015). *دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في الدفاع عن حقوق المواطن*. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

عبد الجواد, نجوان (2024). خوارزميات المنصات الرقمية ودورها في تشكيل الرأي العام (أزمة فلسطين نموذجًا). *مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم*.**727-671 ,(1)16** .

عبد العزيز، بركات.(2012). *مناهج البحث الإعلامي*. القاهرة. مصر: دار الكتاب الحديث.

عبد الغني، شيماء ابو مندور. (2020). تأطير مواقع الصحف الأمريكية للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. *مجلة البحوث والدراسات الإعلامية*:14(14): 514-580.

عبد ربه، عثمان عبد الفتاح نظمي. (2021). اتجاهات النخب الفلسطينية نحو الأمن الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي و انعكاسها على المحتوى الفلسطيني : دراسة ميدانية . رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين.

عوكل، هاني. (2021). *المحتوى الفلسطيني بين عدوانين. الأيام الفلسطينية*. تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٢ من خلال الرابط: المحتوى الرقمي الفلسطيني بين عدوانيْن - هاني عوكل ((al-ayyam.ps

فيشاوي، ذوقان. (2022). *مسح النشاط الرقمي للشباب الفلسطيني*. مركز مدى للحقوق الرقمية. رام الله. فلسطين.

قنديلجي، عامر، والسامرائي، إيمان.(2009). *البحث العلمي الكمي والنوعي*. عمان. الأردن :دار اليازوردي.

مركز صدى سوشال. (2023). *التقرير السنوي لصدى سوشال 2022 المؤشر الرقمي*. مركز صدى سوشال. رام الله. فلسطين.

مركز مدى للحقوق الرقمية. (2021). *العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية*. مركز مدى للحقوق الرقمية . رام الله، فلسطين.

مركز مدى. (2021). *التقرير الربع السنوي لانتهاكات المحتوى الفلسطيني*. مركز مدى للحقوق الرقمية. رام الله، فلسطين.

المزاهرة، منال. (2014). *مناهج البحث الإعلامي*. عمان. الأردن. دار المسيرة.

المشهداني، سعد سليمان.(2019). *منهجية البحث العلمي*. عمان. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مصطفى، هبة حسين محمد. (2021). *توظيف إسرائيل للعلاقات العامة الرقمية للتأثير في المجتمع الفلسطيني :صفحة المنسق على فيسبوك* .رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

مكتب مفوضية الأمم المتحدة. (2010). *المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة*. نيويورك. الولايات المتحدة.

الناشف، نديم، و فطافطة، مروة.(2017). *مراقبة الفلسطينيين والنضال من أجل الحقوق الرقمية*. تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٢ من خلال الرابط:مراقبة الفلسطينيين والنضال من أجل الحقوق الرقمية - الشبكة ((**al**-shabaka.org

نوفل، محمد بكر، و أبو عواد، فريال.(2010).*التفكير والبحث العلمي*. عمان. الأردن: دار المسيرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abu-Ayyash, S. (2015). The Palestine solidarity movement, human rights and Twitter. *Networking Knowledge: Journal of the MeCCSA Postgraduate Network, 8*(2).

Cristiano, F. (2019). Internet access as human right: A dystopian critique from the occupied Palestinian territory. In *Human Rights as Battlefields: Changing Practices and Contestations* (pp. 249-268).

Entman, R. M. (2007). Framing bias: Media in the distribution of power. *Journal of Communication, 57*(1), 163-173.

Entman, R. M. (2010). Media framing biases and political power: Explaining slant in news of Campaign 2008. *Journalism, 11*(4), 389-408.

Entman, R. M., & Usher, N. (2018). Framing in a fractured democracy: Impacts of digital technology on ideology, power and cascading network activation. *Journal of Communication, 68*(2), 298-308.

Entman, R. M., Matthes, J., & Pellicano, L. (2009). Nature, sources, and effects of news framing. In *The handbook of journalism studies* (pp. 195-210). Routledge.

Golan, D., & Orr, Z. (2012). Translating human rights of the "enemy": The case of Israeli NGOs defending Palestinian rights. *Law & Society Review, 46*(4), 781-814.

Guo, C., & Saxton, G. D. (2018). Speaking and being heard: How nonprofit advocacy organizations gain attention on social media. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 47*(1), 5-26.

Haryanti, S., & Rusfian, E. Z. (2018). Government public relations and social media: Bridging the digital divide on people with social welfare problems. *JKAP (Jurnal Kebijakan Dan Administrasi Publik)*.

Kraus, S., Kanbach, D. K., Krysta, P. M., Steinhoff, M. M., & Tomini, N. (2022). Facebook and the creation of the metaverse: Radical business model innovation or incremental transformation? *International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, 28*(9), 52-77.

Lev-On, A. (2018). The anti-social network? Framing social media in wartime. *Social Media+ Society, 4*(3).

Meriläinen, N., & Vos, M. (2011). Human rights organizations and online agenda setting. *Corporate Communications: An International Journal*.

Nour Abdus-Salam Yousef Ismail. (2019). (Re)framing in news translation: The case of the 'Times of Israel'.

Princen, S. (2018). Agenda-setting and framing in Europe. *The Palgrave handbook of public administration and management in Europe*, 535-551.

Reuter, O. J., & Szakonyi, D. (2015). Online social media and political awareness in authoritarian regimes. *British Journal of Political Science, 45*(1), 29-51.

Supriyanto, N. S., Pratiwi, M. I., Kamilah, F., & Hidayat, Z. (2022). The Resistance Of Social Media Activists In The Struggle For Freedom Of Expression On Instagram Towards Israel's Occupation In Palestine. *Journal of Theoretical and Applied Information Technology, 100*(22).

الملاحق

الملحق (1): أسماء محكمي استمارة الكشاف وتحليل المضمون

الرقم	الاسم	الرتبة	التخصص	الجامعة
1	أ.د حاتم علاونة	أستاذ	الصحافة والإعلام الرقمي	جامعة اليرموك
2	أ.د علي نجادات	أستاذ	الصحافة والإعلام الرقمي	جامعة اليرموك
3	د. كامل خورشيد	أستاذ مشارك	الصحافة والإعلام	جامعة الشرق الأوسط
4	د. شادي أبو عياش	أستاذ مساعد	العلاقات العامة	الجامعة العربية الأمريكية
5	د. عمر أبو عرقوب	أستاذ مساعد	العلاقات العامة	الجامعة العربية الأمريكية

الملحق (2): أسماء المشاركين في المقابلات

الرقم	الاسم	الرتبة	المنظمة
1	جلال أبو خاطر	مدير المناصرة	مركز حملة
2	زينة أبو ستة	المنسقة الإعلامية	مركز حملة
3	إياد الرفاعي	مدير المركز	مركز صدى سوشال
4	نداء بسومي	المنسقة الإعلامية	مركز صدى سوشال

الملحق (3): طلب تحكيم كشاف تحليل مضمون

الأُطر الإعلامية للمنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية في إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني لدى ميتا لعام (2022-2023)

الأستاذ الدكتور الفاضل،

أنا الطالبة آلاء الغورنه، أقوم حالياً بإجراء دراسة تحليلية حول الأُطر الإعلامية للمنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية في إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني لدى ميتا لعام (2022-2023)، بإشراف الدكتورة ناهدة مخادمة. فأرجو منكم التكرم بتحكيم كشاف تحليل المضمون، ولكم جزيل الشكر والعرفان.

الطالبة آلاء الغورنه
الجامعة العربية الأمريكية
كلية الدراسات العليا

ملحق (4): كشاف تحليل المضمون

الأُطر الإعلامية للمنظمات الحقوقية الرقمية الفلسطينية في إبراز سياسات حجب المحتوى الفلسطيني لدى ميتا لعام (2022-2023)

I. رقم المادة: .....

II. اسم المنظمة:

1. مركز حملة 2. صدى سوشال

III. اسم المنصة:

1. فيسبوك 2. انستغرام

IV. اللغة العربية:

1.فصحى 2. عامية 3. مدمج

V. موضوع المعالجة:

1. سياسية
2. اقتصادية
3. اجتماعية
4. ثقافية
5. قانونية وحقوقية: مثل التحريض
6. دينية
7. أخرى.....

VI. هدف المنشور:

1. إخباري
2. توعوي وتثقيفي
3. تسويقي
4. استنكاري ومطالبات لتعديل سياسة ميتا
5. إرشادي
6. تفاعلي
7. غير ذلك

VII. نوع/ شكل المنشور:

1. نص
2. رابط
3. نص + رابط
4. صورة
5. نص+ صورة
6. نص +صورة +رابط
7. صوت
8. فيديو
9. فيديو +نص
10. فيديو +نص +رابط
11. انفوجرافيك
12. نص +انفوجرافيك
13. نص+انفوجرافيك+رابط
14. فيديوجرافيك
15. نص +فيديوجرافيك
16. أخرى....

VIII. المصادر الإعلامية:

1. موظفو المنظمة نفسها.
2. صحف أو مواقع اخبارية محلية
3. صحف أو مواقع إخبارية عربية
4. صحف أو مواقع إخبارية أجنبية
5. وكالات أنباء عربية
6. وكالات أنباء عالمية
7. غير محدد (مُجهلّ)
8. إعلانات شركة ميتا ذاتها
9. أخرى....

IX. القوى الفاعلة:

1. شخصيات فلسطينية
2. شخصيات عربية
3. شخصيات غربية
4. محللون سياسيون
5. صحفيون وإعلاميون
6. نشطاء رقميون
7. مؤثرون عبر المنصات الرقمية
8. خبراء محتوى رقمي محلي أو دولي
9. حقوقيون
10. أخرى

X. اتجاه المعالجة:

1. مؤيد 2. محايد 3. معارض

XI. قيم المعالجة:

1.إيجابي، 2. سلبي، 3. محايد، 4. مختلط.

XII. الاستمالات الإقناعية:

1.عاطفية، 2. عقلانية، 3. مختلطة، 4. بدون استمالات

XIII. الإطار الإعلامي:

.1إطار محدد بقضية، 2. إطار عام، 3. إطار الاستراتيجية، 4. إطار الاهتمامات الإنسانية، 5. إطار النتائج الاقتصادية، 6. إطار المسؤولية، 7. إطار الصراع، 8. إطار المبادئ الأخلاقية.

انتهى الكشاف

الملحق (5): استمارة تحليل المضمون

1 الرقم	2 المنظمة (١-٢)	3 المنصة (١-٢)	4 اللغة (١-٣)	5 الموضوع (١-٧)	6 هدف المنشور (١-٨)	7 أنواع وأشكال (١-١٤)	8 المصادر الإعلامية (١-٩)	9 القوى الفاعلة (١-١٠)	10 الاتجاهات (١-٣)	11 القيم (١-٤)	12 الاستمالات (١-٤)	13 الأطر (١-٨)	الملاحظات
1													
2													
3													
4													
5													
6													
7													
8													
9													

الملحق (6): أسئلة المقابلات

تضمنت أسئلة المقابلات طرح الأسئلة التالية للصحفيين وموظفي العلاقات العامة في المنظمتين:

1. ما الأسباب التي تجعل ميتا تحجب المحتوى الفلسطيني من وجهة نظر مركز حملة وصدى سوشال؟
2. ما الكلمات التي تحجبها منصات ميتا في المحتوى الفلسطيني وكيف يتعامل مركز حملة وصدى سوشال مع حجبها؟
3. كيف أثرت هذه السياسات على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية من حيث تأطير القضية الفلسطينية محليا وعالميا؟
4. كيف يتجنب الجمهور الفلسطيني حجب المحتوى الرقمي الذي ينشره لدى منصة ميتا؟
5. ما هي القوانين التي يستند إليها مركز حملة وصدى سوشال لوقف الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني؟
6. ما الأسباب التي تدفع مركز حملة وصدى سوشال لاختيار الأطر عند نشر رسائلها عبر ميتا؟
7. ما هي الحلول المقترحة لمواجهة الانتهاكات الرقمية التي تمارسها منصات ميتا ضد المحتوى الفلسطيني؟

Abstract

This study aimed to clarify the media frameworks used by Palestinian digital human rights organizations, and to understand the nature of their messages to the public when addressing the violations committed by Meta company against Palestinian digital content. The study also aimed to identify the most important cognitive and emotional appeals used by these organizations in their communication with the audience.

The study adopted a mixed methodology, by choosing the descriptive analytical approach, and using the Media Framing Theory. The study used content analysis and in-depth interviews as the main two tools for collecting the data. In content analysis, the researcher analyzed all posts on Meta (Facebook and Instagram), with a total of 1576 posts, for the Arab Center for the Development of Social Media “7amleh” (902 posts), and the Sada Social center (674 posts). WhatsApp massages of the two organizations were excluded due to their repetition on Facebook and Instagram. As for the in-depth interviews, the researcher conducted interview with all employees of the two centers working on Meta platforms to answer the questions of the in-depth interview, a total of 4 employees.

The results of the content analysis study concluded that legal and rights topics were the most used by the two centers. They reached 346 (38.4%) at the 7amleh, while the Sada Social reached 284 (42.1%). While “awareness” goals were the highest at the 7amleh (332, 36.8%), while “getting news” was the highest at Sada Social (306, 45.4%). Image and text were the most used forms by the two centers. As for the media source, both centers relied on their organization's employees, where the 7amleh (779, 86.3%), while the Sada Social (379, 56.2%). Lawyers came as the most active forces at the 7amleh

(329, 36.5%), and digital activists were the most prominent at Sada Social (174, 25.8%). Both centers focused on rational appeals in their messages, and the "issue-specific frame" on the issue of the digital Palestinian content blocking was also the most used in both centers 7amleh (260, 28.8%), and Sada Social (156, 23.1%).

The most prominent results of the interviews were the reliance of the 7amleh and the Sada Social on raising awareness among their audiences about digital rights, and the interest of the two centers in international laws to highlight the illegality of the violations committed against Palestinian content.

Keywords: Palestinian human rights organizations, digital rights, digital content, content-blocking policies, media frames.